الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الثالثة 2024 – الدورة البرلمانية العادية (2023-2024) – العدد: 14

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 6 والثلاثاء 11 رجب 1445
الموافق 18 و23 جانفي 2024

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 12 شعبان 1445
الموافق 22 فيفري 2024

فهرس

1ـ **محضر الجلسة العلنية السادسة والعشرين**..... **ص 03**

• أسئلة شفوية.

2 ـ **محضر الجلسة العلنية السابعة والعشرين**..... **ص 23**

• عرض ومناقشة نص قانون يتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

3 ـ **ملحق** ..... **ص 51**

• تدخل كتابي.

محضر الجلسة العلنية السادسة والعشرين
المنعقدة يوم الخميس 6 رجب 1445
الموافق 18 جانفي 2024

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسادة الوزراء، كما أرحب بالطاقم المرافق لأعضاء الحكومة، وبالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وبأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم، طرح عدد من الأسئلة الشفوية.

طبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 - 12، المعدل والمتمم، وطبقا أيضا للنظام الداخلي لمجلس الأمة. البداية مع وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، والكلمة للسيد إلياس عاشور، فليتفضل مشكورا، المدة ثلاث دقائق.

السيد إلياس عاشور: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل،

السادة الوزراء المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المحترم،

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 23 - 06 المؤرخ في 18 مايو سنة 2023، المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16 - 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

السيد الوزير،

يشرفني أن أطرح عليكم السؤال التالي:

لقد لوحظ أن بعض السلطات المحلية تقوم بهدم بعض المساكن بحجج واهية، دون قرارات، ومن دون أحكام قضائية أو حتى إعذارات أو إنذارات، رغم أن السلطات العليا في الدولة وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية عارض مثل هكذا إجراءات وتصرفات بعد الذي حدث في هدم بنايات العاصمة وتيبازة.

لكن للأسف، ورغم كل ذلك، أقدمت السلطات المحلية لولاية الشلف مؤخرا على هدم نحو 65 مسكنا

فرديا ملكا لأصحابه، ورغم أن القطع الأرضية هي ملكية خاصة لهؤلاء.

بماذا يمكن تفسير لجوء بعض السلطات المحلية إلى هدم منازل المواطنين دون سند قانوني أو حكم قضائي؟

ومن يتحمل دفع المبالغ المستحقة لأصحابها عند لجوء المواطنين للعدالة أو الحكم لصالحهم؟ هل الخزينة العمومية أم الجهة التي أصدرت قرارات الهدم؟

تقبلوا مني ـ السيد الوزير ـ فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمـن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، صالح ڤوجيل، المجاهد المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة زملائي،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الإطارات،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد إلياس عاشور الفاضل، لقد تلقيت بكل اهتمام سؤالكم الشفوي الذي أشرتم في نصه إلى مسألة لجوء مصالح ولاية الشلف لهدم نحو 65 مسكنا فرديا مملوكا لأصحابه، رغم أن القطعة الأرضية هي ملكية خاصة، فيما تساءلتم عن دوافع لجوء بعض السلطات المحلية إلى هدم منازل المواطنين دون سند قانوني وحكم قضائي، وكذا عن الجهة التي تتحمل دفع المبالغ المستحقة لأصحابها عند لجوء المواطنين للعدالة والحكم لصالحهم.

وردا على ذلك، سيدي الفاضل، اسمحوا لي أن أذكركم بالأحكام التشريعية والتنظيمية التي تؤطر المسألة محل تساؤلكم.

1 ـ يشترط لتشييد بناية جديدة أو تحويل بناية حيازة رخصة البناء، وذلك طبقا لأحكام المواد 49، 52، 55 من القانون رقم 90 ـ 29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم.

2 ـ تشترط رخصة التجزئة لكل عملية تقسيم ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات مهما كان موقعها إلى قطعتين أو عدة قطع إذا كان يجب استعمال إحدى القطع الأرضية الناتجة عن هذا التقسيم أو عدة قطع أرضية لتشييد بناية، وذلك وفقا لأحكام المادتين 57، 58 من القانون رقم 90 ـ 29 السالف الذكر.

3 – يمنع القيام بتشييد أي بناية، مهما كانت طبيعتها دون الحصول المسبق على رخصة بناء مسلمة من السلطة المختصة في الآجال المحددة قانونا، وذلك طبقا لأحكام المادة 6 من القانون رقم 08 ـ 15 المؤرخ في 20 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، المعدل.

ومن جهة أخرى، أقر التشريع المعمول به عقوبات قد تصل إلى الحبس ضد كل من ينشئ تجزئة أو مجموعة سكنية دون رخصة تجزئة، وكل من يشيد بناية داخل تجزئة لم يتحصل لها على رخصة تجزئة، وكذا كل من يشيد أو يحاول تشييد بناية دون رخصة بناء.

وعلاوة على ذلك، فقد أقرت المادة 73 من القانون رقم 08 ـ 15 صراحة بوجوب وقف الأشغال التي تهدف إلى إنشاء تجزئة أو مجموعة سكنية، دون رخصة تجزئة، فوق الأملاك الوطنية العمومية أو فوق ملكية خاصة لم تخصص للبناء طبقا لأحكام مخططات التعمير السارية المفعول.

وفي هذه الحالة، يأمر الوالي المخالف بإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية وهدم البنايات المشيدة في الأجل الذي يحدده، وإذا لم يمتثل المخالف يأمر الوالي بعد تجاوز الآجال المحددة للقيام بأشغال الهدم ويتحمل المخالف المصاريف.

وعلى الرغم من ذلك، واستنادا لمقاربة تحسين الوضع الاجتماعي للمواطن وجعله في صلب اهتمام السياسات العامة للبلاد، فإن اللجوء إلى عمليات هدم البنايات غير القانونية غير المأهولة لا يتم إلا بعد دراسة ملفات الهدم على مستوى اللجنة الأمنية للولاية قصد اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتدابير اللازمة وفقا لما يقتضيه التشريع والتنظيم المعمول بهما.

أما بالنسبة لعمليات الهدم الخاصة بالبنايات غير القانونية المأهولة، فطبقا لقرارات مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 20 فيفري 2023، فلا تتم إلا وفق مخطط مدروس

يحضّره الولاة بدقة، ويرفع إلى المصالح المركزية للوزارة للبت فيها نهائيا، وذلك بعد استنفاد كل سبل التسويات الإدارية والقانونية.

وبالعودة إلى مسألة هدم 65 بناية بمنطقة سيدي هني طراهنية، بلدية تنس، ولاية الشلف، وجب الإشارة إلى حيثيات الموضوع والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

– البنايات المعنية هي بنايات غير مأهولة، منها ما هو في طور الإنجاز ومنها ما لا يزال على مستوى الأساسات.

– تم تشييد هذه البنايات على أرض غابية ملك للخواص، حيث ثبت تعديهم الصارخ على أراض غابية بمنطقة سيدي هني الطراهنية ببلدية تنس، حيث كانت محل مخالفات سجلت من طرف إدارة الغابات، تمثلت في تخريب أشجار غابية وتعرية ونقل منتوج غابي دون رخصة.

في هذا الشأن نشير أنه وطبقا للمادة 16 من القانون رقم 08 ـ 15 المشار إليه أعلاه، فإن البنايات المشيدة على الأراضي المصنفة الغابية أو ذات الطابع الغابي لا تكون قابلة لتحقيق المطابقة.

– الوعاء العقاري محل أشغال البناء، تم شراؤه وتجزئته دون رخصة تجزئة ثم بيعه لخواص آخرين بموجب عقود مشهرة في الشيوع، الذين قاموا بدورهم بإنجاز بنايات دون رخصة بناء.

وفي هذا الإطار، نشير كذلك أنه وطبقا للمادة 32 من المرسوم التنفيذي رقم 19–15، فبيع قطعة أرض موجودة ضمن الأراضي المجزأة أو كراؤها يخضع إلى تسليم شهادة قابلية الاستغلال من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، كما يطلب تقديم شهادة قابلية الاستغلال أثناء بيع أو كراء القطع الأرضية التي تشتمل على بنايات موجودة في الأرض المجزأة المقرر إحداثها.

إضافة إلى ذلك، لم يتم تقديم أي ملفات لتسوية هذه البنايات.

– كما تم استنفاد كل الإجراءات والتدابير التي يقتضيها التشريع والتنظيم المعمول بهما مع المخالفين، حيث تم استدعاؤهم من طرف فرقة الدرك الوطني المختصة إقليميا وسماع أقوالهم بخصوص ارتكاب جنحة وفقا للمادة 6 من القانون رقم 08 ـ 15 ومعاقب عليها بالمادة 79 من القانون نفسه.

– تبعا لذلك تم تحرير محاضر بتاريخ 6 مارس 2023، ضد المخالفين، من طرف الفرقة الإقليمية للدرك الوطني بتنس والمتضمنة اعترافهم بارتكاب المخالفة، وإرسالها لكل من السيد وكيل الجمهورية لدى محكمة تنس والسيد رئيس المجلس الشعبي البلدي.

– حيث سيتم إصدار قرارات الهدم بعد القيام بمعاينات ميدانية للموقع، وانعقاد اجتماعات اللجنة الأمنية للدائرة، بتاريخ 26 و27 مارس 2023.

– أسفرت المعاينات الميدانية عن وجود 12 بناية مكتملة، 81 بناية فوضوية غير مأهولة في طور الإنجاز، 21 بناية على مستوى الأساسات، 40 عملية مسح وتسطيح.

–وبالتالي تم الشروع في عمليات الهدم بتاريخ 3 جويلية 2023، بموجب القرارين رقم 236 و237 المؤرخين في 28 مارس 2023، المتضمنين هدم 81 بناية فوضوية في طور الإنجاز (غير مأهولة) و21 بناية على مستوى الأساسات.

– حيث تم هدم 63 بناية في طور الإنجاز و21 بناية على مستوى الأساسات.

– أما بالنسبة للبنايات المكتملة والتي يبلغ عددها 12 بناية، فقد تم إرجاء دراستها إلى وقت لاحق.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد المحترم، السيد صالح ڤوجيل،

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

كانت هذه عناصر الإجابة عن سؤالكم الشفوي.

أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد إلياس عاشور، إذا كان لديه تعقيب.

السيد إلياس عاشور: نعم، نشكر السيد الوزير المحترم على استجابتكم وشرحكم القيّم والمفصل.

لا يسعني في هذه الفرصة إلا أن أنقل إليكم الانشغال التالي:

بناء على المخطط الوزاري والبرنامج المقدم لولايتنا، ولاية البليدة، للقضاء على السكن الهش، ونظرا للمجهودات التي يقوم بها السيد الوالي الحالي مع إطارات الدولة في هذه العملية، والتي من خلال الاجتماع الدوري أوضح لنا أنه يقوم باستراتيجية للقضاء على السكن الهش من قلب

المدينة إلى خارجها.

وهنا أؤكد أن الحي العتيد سيدي عاشور، وحي الوريدة الذي يعتبر أولوية لساكنة الولاية، نلتمس منكم – السيد الوزير المحترم – مرافقتكم لهذه العملية، ونحن كلنا ثقة في شخصكم الكريم، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ إذا كان للوزير رد.. لا يوجد، شكرا.

ننتقل الآن إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛ والكلمة للسيد مبروك دريدي، فليتفضل مشكورا.

السيد مبروك دريدي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

زميلتي، زملائي،

صباحكم سعيد.

في البداية، نعتز بتعليمات السيد رئيس الجمهورية إليكم السيد وزير التعليم العالي بواجب العناية والاهتمام بالطلبة الفلسطينيين في ظل الظروف الحالية التي يعيشونها.

أما فيما يتعلق بسؤالنا:

تشهد الجامعة الجزائرية، سيدي الوزير، حركة باتجاه تطويرها وعصرنتها بما وصل بها إلى مستويات مهمة من الأداء والمردود، وهو ما يعد مرحلة فارقة تؤسس لنجاحات أكبر ضمن تطلعات السياسة الوطنية وإرادة السلطات العليا للبلاد؛ فما تحقق في المستوى البيداغوجي والمستوى العلمي والبحثي والتكويني، وكذا في المستوى التسييري والإداري يبعث على تطلعات أكبر، ويفتح لنا أفق السؤال عن الممكن والمطلوب في التأطير الإداري ومقتضياته في المؤسسات الجامعية الوطنية.

بناء على هذا، يطيب لنا، السيد الوزير المحترم، أن نتفاعل معكم بالسؤال الشفوي الآتي نصه:

هل يمكن وضع معايير تنافسية لتقلد مناصب المسؤوليات في المؤسسات الجامعية (المدير ونوابه – العميد ونوابه)، وهل يمكن إدراج نظام العهدات المحدودة أو المحددة بالنسبة لهذه المناصب؟

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد الكبير عمي صالح المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة.

أشكر السيد مبروك على هذا السؤال.

مثلما جاء في مقدمتكم، الجامعة الجزائرية تعرف حركية وديناميكية تشارك بها في التعبئة الوطنية من أجل التطور الاقتصادي، التشغيل وكإضافة للاقتصاد الوطني، وبالتالي هي تعمل من أجل تحقيق التعهد (41) للسيد رئيس الجمهورية والتعهدات العشرة الأخرى التي لها علاقة مباشرة مع الجامعة، حتى تصبح قاطرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تنور مكان وجودها سواء محليا، وطنيا، وكذلك تكون قوة ناعمة لبلدنا في مختلف المحافل الدولية.

بالنسبة لأنماط التعيين في المؤسسات الجامعية المختلفة فكل دساتير الجزائر، منذ دستور 1976 إلى دستور 2020، تأخذ من الصفات الثلاث زائد واحدة، المتمثلة في الكفاءة والالتزام والماضي السياسي النظيف حتى تكون من بين المعايير التي يستند عليها من له الحق في التعيين، سواء كان مدير جامعة، نواب أو عمداء كليات، مديري معاهد أو في مراتب مختلفة أخرى.

مدير الجامعة معّين بمرسوم رئاسي، نواب المدير وعمداء الكليات معينون بمرسوم تنفيذي، ورؤساء الأقسام ونوابهم ونواب العمداء معينون بقرار وزاري.

إذا، عموما، من بين المعايير التي تؤخذ وهو التجانس مع الفريق الذي يسير الشأن العام البيداغوجي والعلمي، وكذلك الوصول إلى أهداف برنامج الحكومة، وبالتالي يضاف إلى هذه المعايير، المعايير الرئيسية الأخرى كالكفاءة، الالتزام وكذلك الماضي السياسي النظيف.

أفكارك، السيد مبروك، مرحبا بها سنأخذها، سنسجلها، وشكرا لكم على اهتمامكم بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد مبروك دريدي.

السيد مبروك دريدي: شكرا جزيلا للسيد الوزير المحترم.

طبعا، نحن أثرنا هذه القضية ونحن أبناء الجامعة الجزائرية طلبة وأساتذة ونعرف القطاع جيدا.

فريق التكوين – السيد الوزير – في استحداث نظام (LMD) يحدد المسؤوليات بعهدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وهذا معروف، اللجان العلمية تُنتخب، والمجالس العلمية أيضا تُنتخب.

أغتنم هذه الفرصة لأناشد، إذا سمح لي السيد رئيس المجلس المحترم، السيد رئيس الجمهورية لإنشاء أكاديمية جزائرية للعلوم الإنسانية على غرار ما استحدثه دستور 2020 لإنشاء أكاديمية جزائرية للعلوم والتكنولوجيا.

شكرا، وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة إلى السيد الوزير.. شكرا، نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة إلى السيدة نجية وجدي دمرجي، فلتتفضل مشكورة.

السيدة نجية وجدي دمرجي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم وبه نستعين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

سيدتي، سادتي الوزراء الحاضرين،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الصحافة بكل أطيافها،

السلام عليكم، أهلا وسهلا بكم وبكل الحاضرين والقائمين على إنجاز هذا اللقاء، بدون أن ننسى نساء ورجال الخفاء.

بادئ ذي بدء، من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فشكرا سيدي رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، شكرا على المجهودات الجبارة التي تبذلونها في خدمة البلاد والعباد على الصعيد الوطني والدولي بإرادة ثابتة.

وفي هذا السياق، نترحم على شهدائنا في غزة ونقول لأهلينا في غزة: "نصركم الله ولا تيأسوا من رحمة الله، فتضحيتكم هذه هي ثمن لحريتكم وأنتم تحذون مثل الجزائر التي دفعت أكثر من خمسة ملايين من الشهداء على مدى 130 سنة من الاستعمار الفرنسي، والحمد لله نصرنا الله.. والآن الشعب الجزائري ينعم بحرية تامة"..

السيد الرئيس: السيدة.. نعود إلى موضوعنا.. هذه أسئلة شفوية ولسنا في بيان السياسة العامة، إذا فيه سؤال خاص بقطاع..

السيدة نجية وجدي دمرجي: سيدي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، سؤالي كالآتي:

فيما يخص المختبرات التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي فهي موضوعة، طبعا، تحت تصرف الطلبة في الجامعات للقيام بتجاربهم وبحوثهم كل في مجاله، لكن بعد تخرج الطلبة والحصول على شهادة التخرج لا يسمح لهؤلاء الطلبة المتخرجين باستعمال هذه المخابر، إذ على كل طالب متخرج أراد القيام بتجربة أو اختراع في مجاله وجب عليه تدبر أمره، وما دام أنه ما زال لا يستطيع تحمل المصاريف لأنه في أغلب الحالات ليس له دخل فسيعزف عن هذا العمل وبهذا فلا تجارب ولا بحوث ولا اختراعات ولا تنمية.

سيدي، لماذا لا يتم إعادة النظر في هذا الموضوع بما يسمح للمتخرجين باستعمال هذه المخابر التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ووضعها تحت تصرف المبدعين والمخترعين من الطلبة المتخرجين لإكمال تجاربهم وعملهم وبراءة ابتكاراتهم بالضوابط التي ترونها مناسبة؟

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد الكبير عمي صالح المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة.

أشكرك، السيدة نجية وجدي، على اهتمامك بقطاع

التعليم العالي والبحث العلمي.

مثلما تعرفون، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي منذ سنة وأشهر قليلة يعمل من أجل أن تكون الجامعة بطبيعة الحال خالقة لمناصب شغل، خالقة للثروة، وبالتالي تربط خريجيها بمناصب شغل التي يجب أن يخلقوها، وبالتالي يشاركون في التنمية الاقتصادية، ويكونون قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، ويشاركون ويساهمون بقوة في انتعاش البلد في مختلف نشاطاته الاقتصادية والنشاطات الأخرى التي تهم أفراد المجتمع.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف المتمثل في خلق الثروة والمشاركة في خلق الثروة، عملنا من أجل أن يكون استحداث مناصب شغل فردية بواسطة المقاولاتية في الوسط الجامعي، وبالتالي عملنا على استحداث وتنمية ما نسميه بالبيئة الخاصة بكل مؤسسة جامعية مرافقة لهؤلاء الطلبة خالقي الثروة من خلال مناصب شغل التي يخلقونها عبر المقاولاتية والمؤسسات الناشئة.

في هذا الموضوع، أود أن أعطي لك بعض الأرقام الرسمية الحالية والمتمثلة في 115 مؤسسة جامعية جزائرية نحصي: 1801 مخبر بحث، 47 وحدة بحث، 30 مركز بحث، 96 حاضنة للأعمال، 183 مصلحة مشتركة، أكثر من 3000 فضاء للمؤسسات الناشئة (أي طالب متخرج من الجامعة له مؤسسة ناشئة يمكن أن يوطنها بالجامعة التي تخرج منها)، أكثر من 60 مخبر تصنيع، أكثر من 100 مركز لتطوير المقاولاتية.

هاته البيئة تُكون ما نسميه بيئة مرافقة هؤلاء الطلبة حاملي المشاريع سواء كانت ابتكارية أو مقاولاتية.

عند تخرج أي طالب بطبيعة الحال تفسح له الجامعة وتفتح له الجامعة أبوابها من أجل أن يواصل عمله الابتكاري، وإذا كانت هناك حالات في بعض المؤسسات الجامعية، فبطبيعة الحال نحن هنا من أجل معالجتها وتوطيد هذه العلاقة بين ما نسميه المتخرج من المؤسسة الجامعية وجامعته الأصلية، لأن كل المتخرجين سيكونون شبكة حاملي الشهادات القديمة والذين يربطهم مع مؤسستهم الجامعية عقد وفاء، وبالتالي يشاركون دائما في تنمية هاته الجامعة عبر هذا العقد، وبالتالي تكون الجامعة جامعة التواصل بين مختلف الشرائح الذين تخرجوا منها اليوم وبالأمس وغدا.

وشكرا سيدتي الفاضلة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ هل من تعقيب؟

السيدة نجية وجدي دمرجي: أرجو فقط، السيد الوزير، الأخذ بعين الاعتبار هذا الانشغال المهم، ولا يكون حبرا على ورق ولكن تطبيقاً في أرض الواقع.

لقد طرحت هذا السؤال بناءً على شكاوى عديدة من الطلبة الذين لايستطيعون الالتحاق بالمخابر في شتى الجامعات الجزائرية، وشكرا لك.

السيد الرئيس: السيد الوزير؛ إذا فيه ردّ؟

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا، سنأخذ الملاحظات بعين الاعتبار، إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ دائما في نفس القطاع وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحميد بوشرمة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الحميد بوشرمة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة الزملاء أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

وسائل الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لقد سجلنا بارتياح كبير صدور قرارات ومخرجات مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 14 ماي 2023، لا سيما فيما يتعلق بتوظيف حاملي شهادة الدكتوراه والماجستير، حيث تمت الموافقة وبقرار من السيد رئيس الجمهورية على توظيف حاملي هاتين الشهادتين ضمن المناصب المالية للسنة الجامعية لسنة 2023.

في هذا الإطار، وبغرض تنفيذ قرار مجلس الوزراء، تم فتح منصة رقمية من طرف دائرتكم الوزارية، بغرض إحصاء

جميع حاملي هاتين الشهادتين دون تمييز، من خلال السماح لهم بالتسجيل في هذه المنصة، لكن للأسف، فإنه وأثناء مرحلة تأكيد التسجيل على مستوى هذه المنصة الرقمية، وجد العديد من المسجلين من حاملي هاتين الشهادتين أنفسهم غير قادرين على تأكيد التسجيل، لا سيما الأجراء وحتى غير الأجراء ممن ينتسبون إلى الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، نظرا لاشتراط المنصة عليهم إدخال كل من شهادة عدم العمل وشهادة عدم الانتساب، وبالنتيجة تم حرمانهم وإقصاؤهم من المشاركة في المرحلة الأخيرة من عملية التوظيف التي جرت في شهر أوت من سنة 2023.

السيد الوزير المحترم، على ضوء ما سبق ذكره، نوجه إليكم السؤال التالي:

لماذا تم إقصاء هذه الشريحة الواسعة من حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه من مسابقة توظيف الأساتذة المنظمة في شهر أوت من سنة 2023؟ وما هو الأساس القانوني الذي استندت إليه دائرتكم الوزارية؟ وما هي الحلول التي تقترحونها للتكفل بهذه الشريحة من حاملي هاتين الشهادتين المعنيين بمخرجات مجلس الوزراء، لاسيما وأن الجامعة الجزائرية مازالت تعاني من ضعف في التأطير البيداغوجي مقارنة بالمعايير العالمية؟

شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: أحيل الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد الكبير عمي صالح،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة.

أشكر السيد عبد الحميد على اهتمامه بقطاع التعليم العالي بما في ذلك قضية التوظيف والتأطير، بطبيعة الحال عملية كبيرة عرفها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وهي أكبر عملية توظيف منذ الاستقلال، توظيف الدكاترة وحاملي شهادة الماجستير لرتبة أستاذ مساعد، وكذلك أستاذ مساعد استشفائي وباحث دائم.

للتدقيق فقط، أعطي لك – السيد عبد الحميد – الأرقام الرسمية والمحينة التالية:

– خلال سنة 2023 قام قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بتوظيف 7630 أستاذا مساعدا قسم ب.

– كما وظف 109 أساتذة مساعدين قسم ب من بين الطلبة الفائزين بمنحة إلى الخارج والعائدين بعد تكوينهم في مختلف المؤسسات الجامعية خارج الوطن.

– تم توظيف 1900، هذا في طور الإنجاز حاليا، 1935 أستاذا مساعدا استشفائيا.

وبطبيعة الحال، أكرر وأؤكد أن عملية التوظيف هاته لم تشهدها الجزائر منذ الاستقلال، وبالتالي هذا التوظيف ساهم بنسبة كبيرة، أستطيع أن أقول، إنه حتى تاريخ 25 جويلية 2023 قد قضينا على البطالة نهائيا، أو قضينا على البطالة نهائيا في أوساط حاملي شهادة الدكتوراه والماجستير غير الأجراء.

إذا، كانت عملية خاصة استثنائية لوضع استثنائي يخص القضاء على البطالة في وسط حاملي هاته الشهادات العليا، يضاف إلى ذلك توظيف 189 باحثا دائما، وبالتالي العدد أصبح 9863 موظفا خلال سنة 2023.

أما بالنسبة لهاته السنة 2024 الأعداد هي كالآتي:

– 1725 منصبا مخصصا لأستاذ مساعد قسم ب.

– 75 منصبا مخصصا للطلبة العائدين من الخارج والحاملين لشهادة الدكتوراه.

– 200 منصب مخصص للأساتذة الاستشفائيين.

وبالتالي عدد المناصب التي سنقوم بتخصيصها للتوظيف خلال سنة 2024 هي 2000 منصب.

إذا، المجال سيفتح للجميع للمشاركة في مسابقة التوظيف في مختلف المؤسسات الجامعية والاستشفائية الجزائرية خلال الأسابيع المقبلة، بعد، بطبيعة الحال، الحصول على تأشيرة مصالح وزارة المالية.

إذا، لأدقق في جوابي عن سؤالكم، عملية التوظيف لسنة 2024 ستفتح لـ 2000 منصب موزعة:

– 1725 منصب أستاذ مساعد قسم ب.

– 75 منصبا للعائدين من الخارج.

– 200 منصب، وقد يتم تجاوز هذا، ليصبح 2000 منصب خصص للأساتذة المساعدين قسم ب، أي لحاملي شهادة الدكتوراه، وسنبدأ في عملية التوظيف في مختلف المؤسسات الجامعية حسب احتياجات هاته المؤسسات

والمناصب المالية المخصصة لها قريبا إن شاء الله.
شكرا جزيلا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عبد الحميد إذا كان لديه تعقيب.

السيد عبد الحميد بوشرمة: شكرا سيدي الرئيس، الشكر كذلك موصول إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الرد المقدم من طرفه على سؤالنا الشفوي.

السيد الوزير، لا يختلف اثنان بأن هناك مجهودات تبذل من طرف دائرتكم الوزارية للنهوض بهذا القطاع الحساس والاستراتيجي، وقد بدأت ثمارها تنضج مثل تعزيز وتعميم الرقمنة ووجود مؤشرات وبوادر مشجعة على بدء تجسيد استراتيجية دمج الجامعة في محيطها الاقتصادي والاجتماعي، هذا أولا.

فيما يتعلق بالموضوع محل سؤالنا الشفوي، السيد الوزير، معلوم أن حاملي هاتين الشهادتين بذلوا مجهودات معتبرة طبعا، وممكن استثنائية لدى البعض خاصة بالنسبة للأجراء في سبيل الحصول على أعلى الشهادات وتحسين مستواهم العلمي وهم زبدة وعصارة التكوين الجامعي.

كذلك لا يخفى علينا وعليكم، أن الدولة استثمرت مبالغ ضخمة في سبيل تكوينهم وتأطيرهم، وبالتالي من هذا المنبر أقول: "من غير المعقول ومن غير المنطقي ألا يتم تثمين شهاداتهم والاستفادة من خبراتهم المكتسبة، لاسيما وأن المشاركة في عملية التوظيف هي حقوق مكفولة دستوريا وقانونيا".

فضلا عن هذا، السيد الوزير، أعتقد ومن المعلوم كذلك أن كل المراسيم، كل القرارات وكل التنظيمات التي تنظم عملية التكوين في الدكتوراه والماجستير لا تفرق بين أجير وبطال، فكيف يتم اليوم التفريق بينهما في عملية التوظيف؟

أخيرا، وعلى ضوء ما سبق ذكره، السيد الوزير، أنا من هذا المنبر أناشدكم وأدعوكم لبذل مزيد من المجهودات وممكن مجهودات إضافية في سبيل فتح مزيد من المناصب المالية لتوظيف واستيعاب تلك الفئة، والتي هي فئة الأجراء حاملي هاتين الشهادتين، ليس من منظور اجتماعي فقط ولكن بغرض تغطية العجز المسجل على مستوى التأطير في الجامعات ومن ثمة تعزيز قيام هذه الجامعات بأدوارها المنوطة بها، طبعا سواء في الناحية البيداغوجية، الناحية العلمية، الناحية الاقتصادية أو الناحية الاجتماعية.

طبعا وأعتقد، واعتقادي راسخ بأن الأجراء من حاملي هاتين الشهادتين مؤهلين لأن يكونوا فاعلين أساسيين في تحسين عملية تأطير على مستوى الجامعة سواء من حيث الكم أو من حيث النوع...

السيد الرئيس: السيد الوزير، هل لديك رد على التعقيب؟

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: سجلت ملاحظة السيد العضو المحترم، وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس: ننتقل الآن إلى قطاع الفلاحة؛ والكلمة للسيد عبد القادر علي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر علي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

شكرا للسيد الرئيس المجاهد، صالح ڤوجيل المحترم،
السيدة والسادة الوزراء، أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي الموقرون،
الوفد المرافق للوزراء،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس، حقيقة، السؤال منذ ماي 2023.

حرصا منا على تجسيد توصيات السيد رئيس الجمهورية وبلوغ تطلعات ساكنة الولاية، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي التالي:

– وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 10 – 95 بتاريخ 17 مارس 2010، المتعلق بالربط بشبكات الكهرباء والنشاطات الضرورية لتلبية طلبات الزبائن بالكهرباء والغاز.

– وفقا للتعليمة رقم 419 بتاريخ 23 فيفري 2022، الملغية لتعليمة 2072 بتاريخ 20 سبتمبر 2021.

سيدي الوزير المحترم، في إطار تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية في ربط الأراضي الفلاحية بالكهرباء،

تقدمت آنذاك لمصالحكم لمديريات سونلغاز بطلبات الربط، وبالتالي – السيد الوزير – تمت الاستجابة لهذا الطلب، من خلال طرح هذا الانشغال أثناء دراسة بيان السياسة العامة للحكومة، حيث إنه كان...

ونظرا أن المولدات تدخل في عملية الربط، كان يجب أن تطالب بها مديريات الفلاحة من شركة سونلغاز وإضافتها لإتمام الربط بصفتها زبون لدى سونلغاز.

أما الفلاح – السيد الوزير – لا يعد زبونا إلا بعد إتمام عملية الربط وتقدمه لشركة سونلغاز بطلب لربط الشبكة الكهربائية بعد موافقة مالك الشبكة وهي مديرية الفلاحة، أما مبادرة الفلاح فهي تتمثل في الربط أسفل العداد من القاطعة.

وعليه سؤالي، سيدي الوزير المحترم، هو كالتالي:

لماذا لا يتم إضافة المولد الكهربائي في عملية الربط؟

هنا، السيد الوزير، كانت التعليمة رقم 549 في سنة 2021 الصادرة من طرف السيد الأمين العام بإلغاء المولدات الكهربائية وتحميلها على عاتق الفلاح؟ وشكرا للسيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة إلى السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمـن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد المحترم عمي صالح، رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بشكري الجزيل إلى السيد عبد القادر علي، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه والمتعلق بأسباب عدم استكمال عملية الربط بالكهرباء،

وللإجابة على انشغالكم المطروح، يشرفني إفادتكم بالمعلومات التالية:

تنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية التي أسداها خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 31 ماي 2020، فيما يخص ضرورة تنشيط ديناميكية جديدة في التحديث والتكثيف الفلاحي، تم اتخاذ قرار لربط المستثمرات الفلاحية بشبكة الكهرباء على المستوى الوطني.

وفي هذا الإطار، قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية خلال سنة 2020، بإحصاء 61663 مستثمرة فلاحية غير مربوطة بشبكة الكهرباء، التي قامت بإجرائه (يعني هذا الإحصاء) اللجنة المشتركة المتكونة من ممثلي وزارتي الفلاحة والتنمية الريفية والطاقة والمناجم.

لقد بلغ مجموع المستثمرات الفلاحية التي تم ربطها على المستوى الوطني 52741 مستثمرة منها 60 ٪ أي 31725 مستثمرة فلاحية تم ربطها في إطار البرنامج الوطني الذي أقره السيد رئيس الجمهورية لربط المستثمرات الفلاحية لسنة 2020، على مسافة 18346كلم، خصص لها غلاف مالي مقدر بأكثر من 71 مليار دج.

إلى جانب ذلك، يبلغ عدد المستثمرات، التي لا تزال أشغال الربط بها قيد الإنجاز 10069 مستثمرة فلاحية، بطول خط قدره 8017كم، بغلاف مالي مقدر بأكثر من 32 مليار دج.

تجدر الإشارة إلى أن العملية متواصلة إلى غاية ربط جميع المستثمرات الفلاحية بالكهرباء، والتي هي 61663 مستثمرة.

وفيما يخص انشغالكم المطروح حول المولدات الكهربائية، فهذه الأخيرة تدخل ضمن عملية الربط والتي خصصت فقط للمستثمرات الفلاحية الكبرى، التي تمتلك منشآت ووحدات إنتاجية تتطلب طاقة كهربائية عالية ومتوسطة.

وفي الأخير، لا يفوتني إفادتكم سيدي، بأن القطاع سيعمل جاهدا لاستكمال كل هذه البرامج المسطرة من طرف السيد رئيس الجمهورية والذي يتجاوز 61 ألف مستثمرة.

تلكم، هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها في هذا الموضوع.

أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عبد القادر إذا كان لديه تعقيب.

السيد عبد القادر علي: شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير، سؤالنا خاص بالمولدات الكهربائية والتي هي لحد الآن على عاتق الفلاح عن طريق سونلغاز، عن طريق التأجير، إلى حد الآن والتعليمة لدي، المؤرخة في 20 سبتمبر 2021، الصادرة من طرف الأمين العام الذي حمّل المولد الكهربائي على عاتق الفلاح (وسأزودك بنسخة منها).

السيد الوزير، أستغل الفرصة، عديد من الوزارات إلى حد الآن، حقيقة، تظن أن الفلاح حامل للسجل التجاري، نحن نتمنى ومن خلالك ـ السيد الوزير ـ القيام بمراسلة الوزارات لتوضيح أن الفلاح هو ناشط لا يحمل سجلا تجاريا، بل يحمل بطاقة فلاح لأن كثيرا من الأمور مرتبطة اليوم، خاصة في المرسوم التنفيذي الخاص بالاستثمار، يتم ربط منح الامتيازات للفلاحين بحملهم للسجل التجاري وهو مخالف للقانون، الفلاح يحمل بطاقة فلاح.

كذلك، السيد الوزير، لدينا بعض المطالب:

– المسالك الفلاحية: تنعدم في الولاية وحتى وإن وجدت فهي لمسافة قصيرة.

– الدعم الفلاحي الموجه للفلاحين هو مبلغ ضئيل لا يكاد أن يذكر: 30 مليارا، والسيد رئيس الجمهورية يطالب في كل اجتماع...

السيد الرئيس: السيد عبد القادر، نبقى في السؤال، أعيد وأكرر وبكل احترام: مبدأ الأسئلة الشفوية، العضو يحضّر السؤال، وتتم دراسته على مستوى المكتب، ويتم إرساله إلى الوزير مسبقا، الوزير يدرس السؤال ويحضّر الجواب، عند إضافة أسئلة أخرى خلال الجلسة، لا يكون الوزير جاهزا للإجابة عليها، لأنه أتى للإجابة على السؤال المبرمج المرسل إليه.

عند إضافة أسئلة أخرى فهذا لا يعني أنها ليست ذات أهمية بل لها أهمية، ولكن عند إضافة أسئلة أخرى تبقى فقط أسئلة شفوية..

هذا لا يخص فقط السيد عبد القادر، وإنما هي ملاحظة عامة، تفضل السيد عبد القادر.

السيد عبد القادر علي: شكرا سيدي الرئيس، واسمح لي قليلا فقط.

نطالب أن تكون المولدات الكهربائية ضمن عملية الربط ولا تكون على عاتق الفلاح، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: شكرا للسيد الرئيس.

كما أجدد شكري للسيد العضو وأذكره أن المولدات الكهربائية للمستثمرات الكبيرة والتي تستعمل الضغط المتوسط والضغط العالي، أما فيما يخص المستثمرات الصغيرة إذا أراد المستثمر أن يندمج في برنامج الربط الكهربائي يقدم طلبا ويتحمل المصاريف، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ودائما في نفس القطاع والكلمة للسيد حسان بشري، فليتفضل مشكورا.

السيد حسان بشري: بسم الله الرحمـن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الوزير، لقد حملني فلاحو ولاية بشار وخاصة فلاحو سهل العبادلة بدعوتكم لزيارة ولاية بشار للوقوف على المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي بولاية بشار.

سيدي الوزير،

نظرا للوضعية الكارثية التي يعيشها سهل العبادلة من جراء الجفاف الذي شهدته منطقة بشار منذ أكثر من عقد من الزمن، مما تسبب في جفاف سد جرف التربة الذي يعد الممون الرئيسي لسهل العبادلة.

هذا الأخير الذي كات تسترزق منه مئات العائلات من سكان دائرة العبادلة وقد نجم عن هذا الجفاف إتلاف عشرات الآلاف من الأشجار المثمرة والنخيل، لذا نطالب سيادتكم بمحاولة تعويض الفلاحين المتضررين من هذا الجفاف.

مع العلم، سيدي الوزير، أن سهل العبادلة صنف سهلا منكوبا من طرف المجلس الشعبي الولائي لولاية بشار في دورته الأخيرة.

وسؤالي، السيد الوزير:

ما مصير مشروع إعادة تهيئة سهل العبادلة الذي صادق عليه مجلس الوزراء مؤخرا؟

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أجدد تحياتي للسيد المجاهد الفاضل رئيس مجلس الأمة وكذا لكل الأعضاء والحضور.

في البداية أشكر السيد حسان بشري، عضو مجلس الأمة على السؤال الذي تفضل بطرحه، والمتعلق بالآليات المتخذة من قبل القطاع لتعويض الفلاحين المتضررين من الجفاف في سهل العبادلة.

وردا على انشغالكم المطروح، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:

تعتبر تهيئة سهل العبادلة من الإنجازات الكبرى التي قامت بها الدولة لتعزيز الفلاحة الوطنية، حيث يعد من أهم السهول ومن أخصب الأراضي في منطقة الجنوب؛ لاسيما الجنوب الغربي للبلاد، كما يعد واحدا من بين المشاريع التنموية الفلاحية الكبرى في الجزائر.

يتربع المحيط على مساحة مقدرة بـ 5403 هكتارات، ويورد المحيط من سد جرف التربة الذي يتدفق من وادي قير، حيث قدر حجمه في فترة الذروة بـ 60 مليون متر مكعب.

ومع الأسف، تجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل انخفاض ملحوظ خلال السنوات الأخيرة بالنسبة للحصص المخصصة للمحيط، لاسيما بالنسبة لموسم 2020 / 2021 حيث خصص فقط 11 مليون متر مكعب، أما بالنسبة لموسم 2022/2021 فلم يتم تخصيص أية حصة من المياه وهذا بسبب جفاف سد جرف التربة.

ومن بين أهم العراقيل التي يواجهها سهل العبادلة ضياع الموارد المائية عن طريق: أولا، التسرب وثانيا: التبخر على مسار 80كلم، الذي يربط سد جرف التربة بمصب المنبع، إضافة إلى ملوحة مياه السقي التي انتقلت تدريجيا من المنابع إلى مصب المحيط.

وفي هذا الإطار، وجب التذكير بأهم التدابير المتخذة من أجل إعادة تهيئة المحيط لاسيما قيام قطاع الفلاحة بمهام تفتيش على مستوى محيط العبادلة خلال شهر جانفي 2022.

حيث تمت معاينة مختلف المشاكل التي تواجه فلاحي المحيط، وعقد عدة اجتماعات لاسيما مع السلطات المحلية والمتدخلين المعنيين، والتي خلصت إلى ضرورة الإسراع في توفير مياه السقي أولا عن طريق المياه الجوفية كمقاربة أولية، هنا أؤكد كمقاربة أولية، كانت لدي مكالمة صباحا مع السيد الوالي للتأكد من هذا من خلال حفر آبار عميقة على عمق 230 إلى 300 متر في منطقة ميمونات كحل أولي (كحل أولي وعلى مستوى محيط ميمونات ممكن حفر آبار بعمق 230 إلى 300 متر كمرحلة أولى).

كما تم خلال سنة 2020، تنصيب اللجنة الوزارية المشتركة الخاصة، المكلفة بدراسة وضعية موارد الري بسد جرف التربة، متشكلة من ممثلي عدة قطاعات (كلجنة تتابع ميدانيا وتفكر في حل دائم).

تعمل هذه اللجنة على إيجاد الحلول المناسبة لتأمين تزويد هذا المحيط بالمياه، من خلال، كمقاربة ثانية، حفر الآبار أو عن طريق التحويلات الكبرى من طرف مصالح الموارد المائية، بهدف تلبية كل الاحتياجات من مياه السقي والمحافظة على المساحات الزراعية وتوسيعها.

في الختام أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد حسان بشري، هل لديك تعقيب؟

السيد حسان بشري: بسم الله الرحمـن الرحيم.

شكرا سيدي الوزير على توضيحاتكم، كنت أتمنى، السيد الوزير، أن تتطرق إلى مسألة تعويض الفلاحين بسهل العبادلة أسوة بكثير من المناطق عبر كامل التراب الوطني، وذلك عن طريق الصندوق الوطني للكوارث الطبيعية الذي تم من خلاله تعويض كثير من الحالات المشابهة، تم تعويض المتضررين من الفيضانات والحرائق وبعض المناطق التي شهدت حالات الجفاف، وحتى لا يدفعني الحماس لأقول إن هناك ازدواجية في المعايير؛ أكرر، السيد الوزير،

دعوتكم لزيارة ولاية بشار للوقوف على المشاكل التي يُعاني منها القطاع.
شكرا جزيلا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: السيد الوزير؟

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: أجدد تشكراتي، أما فيما يخص الزيارة ـ إن شاء الله ـ سنبرمجها عن قريب...

السيد الرئيس: إن شاء الله..

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: فيما يخص التعويضات في السؤال الثالث، تكلمنا عن التعويضات التي حققناها فيما يخص الجفاف، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد محمد رباح، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير،
الزميلات، الزملاء،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المعدل والمتمم.
السيد الوزير، يشرفني أن أتلو على مسامعكم السؤال التالي نصه، وقبل طرح السؤال، هذا السؤال تقدمت به في جويلية الماضي.
السؤال هو:
تمر الجزائر بفترة جفاف مقلقة بسبب تغير المناخ وهذا ما يهدد المنتوج الفلاحي وجعل الفلاح يقع ضحية كل عام بصرف أموال في خدمة الأرض وشراء الأسمدة والبذور التي تتزايد أسعارها كل عام، ومنهم من تخلى عن خدمة أرضه نهائيا في ظل تكرار السيناريو نفسه كل موسم، وعليه، أطرح عليكم ـ سيدي الوزير ـ السؤال:
ماهي استراتيجية القطاع للتصدي لظاهرة الجفاف المستمر؟ وهل يتم تعويض الفلاحين عن الخسائر التي يتكبدونها كل عام؟ وهل ستمنحهم البذور مجانا للموسم القادم، تعويضا لهذا العام الذي ميّزه الجفاف؟
والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير، غدا إن شاء الله ستكون أمطار غزيرة يوم الجمعة..«**تصفيق**»..

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمـن الرحيم.
أجدد تحياتي للمجاهد عمي صالح، رئيس مجلس الأمة، وكذا لكل الحضور.
في البداية أشكر السيد محمد رباح، عضو مجلس الأمة على السؤال الذي تفضل به والمتعلق بإستراتيجية القطاع للتصدي لظاهرة الجفاف المستمر، والآليات المتخذة من قبل القطاع لتعويض الفلاحين عن الخسائر، وعن إمكانية منح البذور مجانا للموسم القادم، تعويضا عن الجفاف الذي تميزت به السنة.
وردا على انشغالكم المطروح، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:
لقد عرفت بلادنا خلال السنوات الأخيرة، على غرار دول العالم الأخرى، تقلبات مناخية تسببت في ارتفاع درجات الحرارة، شح الأمطار وامتداد فترات الجفاف، هذا ما أثر طبعا على الإنتاج الفلاحي والحيواني الوطني.
خاصة بالنسبة للموسم الفلاحي 2022 – 2023، الذي سجل عجزا مائيا بلغ تقريبا نسبة 90 ٪ ومس معظم الولايات الشمالية للبلاد لاسيما خلال شهري مارس وأفريل، المتزامنين مع فترة الإنبات للمحاصيل المطرية.
ففي هذا الشأن، تم اتخاذ جملة من الإجراءات العملية للتكفل بالفلاحين المتضررين من ظاهرة الجفاف، لاسيما فيما يخص الكوارث الطبيعية غير المؤمّنة، من خلال مرافقة الفلاحين ومساعدتهم على إعادة بعث نشاطهم الفلاحي.
حيث مكنت العملية من إحصاء 34 ولاية شمالية متضررة من الجفاف خلال هذا الموسم وإحصاء 95347 فلاحا متضررا، وإنجاز 84771 خبرة.

كما تم اتخاذ قرار تفعيل صندوق الضمان على الكوارث الفلاحية وإصدار قرارات تفعيل اللجان التقنية للكوارث الفلاحية للولايات المعنية، وتجنيد كافة الإمكانيات المادية والبشرية وتكليفهم بمهام التحقيق وإجراء الخبرات وتقييم الخسائر.

وفي هذا الصدد، لابد من التذكير بالقرار التاريخي الذي اتخذه السيد رئيس الجمهورية في هذا الموسم من خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 1 أكتوبر 2023 تم اتخاذ جل التدابير والإجراءات الاستعجالية وبالتنسيق مع القطاعات المعنية (الري، المالية، الداخلية والجماعات المحلية) وإشراك ممثلي المهنة، من أجل التكفل بتعويض الفلاحين المتضررين، والمتمثلة فيما يلي (هذه قرارات السيد رئيس الجمهورية):

1 – تعويض عيني لمنتجي الحبوب للولايات الشمالية من خلال تموينهم بالمدخلات الفلاحية (البذور والأسمدة) وسأعطي الأرقام، بصفة مجانية، من قبل الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC).

2 – تأجيل دفع الإتاوات المستحقة عن الامتياز الفلاحي على مدى جدول زمني لمدة 23 ـ 36 شهرا، أي تم تأجيل الإتاوات المستحقة عن طريق الامتياز لكل الفلاحين.

3 – تأجيل دفع القروض الفلاحية "الرفيق" على مدة 3 سنوات مع تكفل الدولة بالفوائد.

4 – وضع مرافقة مالية لفائدة منتجي الحبوب من خلال منحهم الزيادة على مجانية البذور والأسمدة، هناك قرض بـ 20000 دج للهكتار، أي في حدود 30 هكتارا دون احتساب الفوائد والذي يتم تسديده على مدى ثلاث سنوات.

وفي الأخير، أود أن أعطي بعض المعطيات.

الهدف الذي سطره السيد رئيس الجمهورية لهذا الموسم، هو حرث وزرع ثلاثة ملايين هكتار رغم التأخر في الأمطار المسجلة خلال نهاية شهر نوفمبر وفي شهر ديسمبر، وإلى يومنا هذا تم حرث أكثر من 2.6 مليون هكتار من بينها تم زرع إلى يومناهذا تقريبا 2.217 مليون هكتار أي بنسبة 74 ٪ تقريبا من الأهداف التي سطرها رئيس الجمهورية والعملية مازالت مستمرة رغم التأخر، وكل هذا يرجع إلى تجنيد الجماعات المحلية وعلى رأسهم السادة الولاة.

فيما يخص مجانية منح البذور والأسمدة، تم تخزين أكثر من 3.5 مليون قنطار من البذور.. تم توزيع أكثر من 3.160 مليون قنطار من بينها 2.114 مليون قنطار مجانا لفائدة 114776 فلاحا.

فيما يخص الأسمدة، تم تخزين تقريبا 1.780 مليون قنطار من الأسمدة، تم توزيع 865000 قنطار من بينها 544520 قنطارا مجانا لفائدة 17695 فلاحا.

وبفضل قرارات رئيس الجمهورية تم إنجاح الموسم، وكانت هناك مرافقة كبيرة للفلاحين الذين استحسنوا كل هذه القرارات وهذا ما سمح لهم ببعث من جديد الموسم بالأمطار القادمة غدا وإن شاء الله نتفاءل خيرا ونعود للإنتاج الذي كانت تعرفه الجزائر، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة للسيد محمد رباح للتعقيب.

السيد محمد رباح: شكرا سيدي الرئيس.

يقول الله تعالى بعد بسم الله الرحمـن الرحيم: "مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم".

ويقول أيضا: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".

سيدي الوزير، أنا أقول لك: القرار الذي اتخذه رئيس الجمهورية هو قرار تاريخي لم نشهده منذ الاستقلال ولم تعمل به أية دولة في العالم، وهذا القرار كان في يوم من الأيام في زمن عزيز مصر حيث كان يوسف عليه السلام هو أمين بيت المال آنذاك.

سيدي الوزير، هذا القرار الذي استبشر به الفلاحون خيرا ولله الحمد والمنة، بمجرد تعويض الفلاحين تم زرع الأراضي والحمد لله استبشرنا خيرا يوم 23 نوفمبر تساقطت الأمطار.

وأنا أقول لك، السيد الوزير، على مستوى ولاية المدية كانت ستكون أزمة مياه الشرب بعد 20 يوما من سد كدية أسردون ولكن اليوم والحمد لله نستطيع أن نشرب لسنة بفضل الله سبحانه وتعالى.

رئيس الجمهورية فيه الخير، كان صادقا مع الشعب وصادقا مع الفلاحين والمعوزين والمحتاجين والفقراء

ومنحهم البذور، والأرقام المقدمة، السيد الوزير، وأشكرك عليها لأنها دقيقة جدا وهاته الأرقام أرقام منافسة عالمية.

السيد الوزير،

الشيء الآخر في نص سؤالي وهو استراتيجية القطاع، وأنا أعلم أن السيد الرئيس يريد استهداف 1.5 مليون هكتار في الصحراء (الزراعة الصحراوية)، وكان قد تكلم في خطابه أمام البرلمان أن القمح ليس صعبا على الجزائريين، لأنه يتطلب أمطارا في جانفي من أجل أن تنبت البذور، ثم بعد ذلك في شهر مارس تنمو، وفي شهر أفريل وماي تمتلئ السنابل ثم تتم عملية الحصاد، قال السيد رئيس الجمهورية إنه يمكن فعل هذا في الجنوب ولدينا المياه الجوفية، الكهرباء، الأراضي ولدينا الشمس والحمد لله ولدينا العمال.

غير أنني، السيد الوزير، أود أن أقول شيئا آخر، وأنت كنت وزيرا للعمل، هذه العملية (1.5 مليون هكتار) ماذا ستفعل؟ علينا تحضير 50000 جرار، الحمد لله لدينا مصنع سيرتا بقسنطينة ومصنع ماسي فيرغسون ومصنع سونالكا.

يجب أيضا توفير 50000 جهاز للري المحوري، وهنا تكمن إشكالية الري المحوري، السيد الوزير، لأن الإنتاج المحلي ضعيف، وأنت مشكور لأنك أمرت بتسديد ديون المجمع الميكانيكي على مستوى مصالحكم الفلاحية فأنت مشكور، وأنت أيضا مشكور السيد الوزير، عندما كان قرار بتعويض الفلاحين كانت هناك بعض الحيل..

اسمح لي السيد الرئيس، الموضوع مهم جدا..

السيد الرئيس: الموضوع مهم لا بأس، لم أقل ليس مهما، التزم بالموضوع فقط.

السيد محمد رباح: شكرا للسيد الرئيس.

قلت، السيد الوزير، الأسمدة أو أدوات تعويضها بالدعم، وأنت أمرت أن يكون التعويض بدون دعم، أيضا التعويض كذلك على مادة المازوت.

نحتاج أيضا إلى 3700 آلة حصاد ورابطة تبن، هذه العملية ستوفر لنا 250000 منصب عمل مباشر، ضف إلى ذلك، السيد الوزير، الأعمال التي تترتب وهي غير مباشرة.

فقط لدينا إشكاليتان، السيد الوزير، أريد طرحهما عليك:

1 – فيما يخص التخزين، التخزين كله موجود في الشمال، أظن أنكم تسيرون في هذا الاتجاه.

2 – قضية المطاحن، السيد الوزير، هناك 36 مطحنة متوقفة ولابد لنا من مطاحن في الجنوب، فرجاء أن تتخذوا قرارا في هذا الشأن بإنجاز مطاحن في الجنوب.

ولكم منا جزيل الشكر، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة إلى السيد الوزير إذا كان له رد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: شكرا، لا يوجد ردّ، ولكن فيه إضافة، ومعلومة فيما يخص التخزين، وأريد أن أذكر أنه من بين قرارات السيد رئيس الجمهورية إنجاز محطات تخزين بسعة 5 ملايين طن كمنشآت تخزين على المستوى الوطني، مكونة من 350 مركزا جواريا للتخزين والعملية ستنطلق خلال شهر مارس ميدانيا لتنجز في ثمانية أشهر، والتي ستمنحنا نحو 1.750 مليون طن للتخزين.

وأيضا إنجاز 30 صومعة بسعة 3 ملايين طن (للتخزين)، بصفة عامة سيتدعم القطاع بقدرة تخزين 5 ملايين طن خلال هذه السنوات مما يعطي للبلاد قدرة تخزين 9 ملايين طن وهذا ماسيواجه غدا كل إنتاج الحبوب على مستوى الجنوب أو الولايات الشمالية.

وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد محمد أمين ساحلي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد أمين ساحلي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السادة الوزراء المحترمون والوفد المرافق لكم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح عليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

يعتبر الطريق الاجتنابي الثاني للعاصمة الرابط بين زرالدة وبودواو، طريقا حيويا لتسيير وتسهيل حركة المرور من وإلى العاصمة وخارجها، إلا أنه يعاني من نقائص تمثل تهديدا لحياة مستعمليه نظرا للغياب الكلي للإنارة على امتداد هذا الطريق، وما يشكله ذلك من خطر محقق، إضافة لغياب الإشارات المنبهة أو الإشارات الموجهة.

السيد الوزير؛

إلى متى يظل هذا الطريق الحيوي والإستراتيجي الواقع ضمن المحيط العمراني للعاصمة دون إنارة؟ وماهي الإجراءات التي تعتزم مصالحكم الوزارية اتخاذها لتدارك النقائص المذكورة حماية لمستعملي هذا الطريق؟

وتفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتوجه بشكري الخالص إليكم السيد محمد أمين ساحلي، عضو مجلس الأمة، على طرح سؤالكم المتعلق بالإنارة والإشارات المنبهة أو الموجهة على امتداد الطريق السيار الإجتنابي الثاني للعاصمة الرابط بين زرالدة وبودواو، وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

يعبر الطريق السيار الرابط بين زرالدة و بودواو أقاليم ثلاث ولايات وهي الجزائر العاصمة، البليدة وبومرداس على مسافة 62 كلم، حيث يعتبر هذا الطريق المحوري عنصرا أساسيا من المخطط التوجيهي للطرق والطرق السيارة ، بحيث سمح هذا المحور من تخفيف حركة المرور على كل من الطريق الاجتنابي الجنوبي و الطريق الوطني رقم 5 في ضواحي العاصمة.

للعلم، فقد تم وضع هذا المشروع حيز الخدمة على مراحل من سنة 2009 إلى 2011 كما عرف محيط هذا الطريق السيار في السنوات الأخيرة توسعا عمرانيا كبيرا وبناء تجهيزات و هياكل عمومية متعددة. أما بخصوص الإنارة، يجدر التنويه إلى أن الطريق السيار الإجتنابي الثاني للعاصمة الرابط بين زرالدة وبودواو، تم تصميمه على غرار الطريق السيار شرق-غرب، طبقا للمواصفات والمعايير المعمول بها والمتمثلة في الشروط التقنية لتهيئة الطرقات السيارة حيث ينص الفصل المتعلق بالإنارة العمومية من هذه الوثيقة التقنية، على أن الإنارة ضرورية فقط على مستوى المحاور المجاورة لبعض المناطق كالمطارات والمناطق الصناعية و الحضرية الكبرى.

ومن المعروف عالميا أن المحاور الكبرى للطرق السيارة الرابطة (Autoroutes de liaison) و بعكس الطرق السيارة الحضرية لا تتضمن نظام إنارة على طول المسار، بل تجهز بنظام إشارات عمودي وأفقي وعاكسات أضواء (Cataphotes) معدة وفق معايير تقنية مقننة للسماح برؤية مسار الطريق ولواحقه أثناء القيادة ليلا.

كما أحيطكم علما بأن هذا الطريق السيار لا يخلو من عاكسات أضواء (cataphotes) وإشارات عمودية وأفقية موجهة، وهذا منذ وضع المقاطع الأولى منه حيز الخدمة وذلك نظرا لأهميتها، و لكن تحتاج كل هذه التجهيزات، كما تعلمون، إلى صيانة دورية وتغيير، هذا ما تعكف عليه مصالح الجزائرية للطرق السيارة (ADA) ، بصفتها صاحب المشروع المنتدب في إطار البرامج المسطرة لصيانة الطرق السيارة بحيث نذكر على سبيل المثال أنه تم في سنة 2022 وضع عاكسات أضواء جديدة (Cataphotes) على مستوى الفاصل الخراساني (GBA) في مسار بعض مقاطع الطريق السيار الاجتنابي الثاني للعاصمة في إطار عملية الصيانة الدورية، حيث إن الأشغال المنجزة تمنح رؤية ليلية لمستخدمي الطريق السيار على أن تتواصل العملية خلال هذه السنة على المقاطع الأخرى، من منطلق ما ذكرناه سالفا، و نظرا للتوسع والتحول الكبير للنسيج العمراني حول مسار الطريق السيار الاجتنابي الثاني للعاصمة، نعلمكم أن مصالح ولاية الجزائر المختصة في مجال الإنارة العمومية، بصدد إعداد دراسة لتجهيز المقاطع المجاورة للمناطق العمرانية الجديدة بشبكة الإنارة.

في الحقيقة، في البداية كان طريقا سيارا وضمن القوانين وليس به إنارة ، إلا أن المدينة تنتعش وتتحول وهناك تجمعات سكنية وتجهيزات... الآن هناك دراسة من أجل إيجاد حل للإنارة ضمن طول هذا الشريط.

أشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد أمين ساحلي إذا فيه تعقيب.

السيد محمد أمين ساحلي: شكرا للسيد الرئيس وأشكر أيضا السيد الوزير على ما تفضل به من إجابة بخصوص السؤال.

والحقيقة أن وضعية هذا الطريق الاجتنابي للعاصمة الرابط بين زرالدة وبودواو موضوع السؤال من عدم وجود إنارة وعدم وجود إشارات توجيه وتنبيه هو عيّنة تتكرر في كثير من المناطق خاصة في الطريق السيار.

وهو الموضوع الذي يتطلب من الوصاية أن تعمل على تداركه من خلال تخصيص برنامج لصيانة الطرق وتعميم الإنارة والإشارات وحتى التغطية الهاتفية، وهذا من أجل ضمان أمن وسلامة مستعملي شبكة الطرق.

السيد الوزير، باختصار فقط، أشكرك وأنت ابن القطاع، وكنت قد رافقتك مع السيد والي العاصمة ورأيت صرامتك في العمل، لكن، السيد الوزير، أذكرك فقط بمدخل الطريق السيار من ناحية الأربعطاش وأشكرك عليها، كانت هناك حفرة، المواطن الذي يمر من هناك تتعطل سيارته، وأنا شخصيا وقع لي حادث خطير هناك، وأشكرك لأنك تدخلت.

هناك نقطة مهمة، السيد الوزير، هناك أناس ـ سامحهم الله ـ لا يقومون بدورهم وكما يقال هم متقاعسون، الإنسان لا يكون جاحدا، نحن نرى الدور الذي تبذله حتى من ناحية النظافة نرى مؤسسات العاصمة سواء (إكسترانات، نات كوم) التي تقوم بأعمال النظافة في الطريق السيار، وحتى مؤسسة إديفال التي تقوم بالتزيين بالأشجار وإلى ذلك.

هناك نقطة، في سنة 2017 الطريق المؤدي إلى بلدية سيدي موسى وبراقي، كنت مندوبا في حي بن طلحة سنة 2017، كان هناك أنبوب البنزين والغاز من مصفاة سيدي رزين ببراقي المتوجه إلى مدينة بوفاريك ولكي لا أدخل في التفاصيل، السيد الوزير، تكلمت عنه في ذلك الوقت، وقع حادث أدى إلى احتراق ثلاث شاحنات بفعل ألسنة اللهب، الشاحنات كانت تعمل في منتزه بن طلحة وتوفي ثلاثة أشخاص، لو لم تكن هاته الشاحنات والأشجار لوصلت النيران إلى الطريق السيار وتحدث مجزرة...

شكرا، تحيا الجزائر المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم، وشكرا واسمح لي عمي صالح.

السيد الرئيس: شكرا؛ ودائما في نفس القطاع والكلمة للسيد محمد بلعياشي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بلعياشي: بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد الكبير صالح ڤوجيل، الفاضل،

السادة وزراء الحكومة المحترمون، والإطارات السامية للدولة المرافقون لهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية.

طبقا لأحكام الدستور، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تشهد الشبكة الطرقية لولاية تلمسان بكافة أصنافها حالة جد متدهورة، خاصة ونحن على أبواب فصل الشتاء لاسيما الطرق الولائية، الطرق البلدية، مسالك الظل، مسالك الفلاحين والطرقات الداخلية للولاية، مقر الدوائر والبلديات، حيث تشهد العديد من التصدعات والحفر العشوائي بعد تجديد قنوات الصرف الصحي والأشغال الأخرى.

سؤالي هو:

"ماهي الإجراءات المتخذة من طرف دائرتكم الوزارية من أجل التكفل بهذا الانشغال"؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة إلى السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية:
بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السيدة الوزيرة،
السيدات والسادة الحضور،
تحياتنا المتجددة.

في البداية، أتوجه بشكري الخالص إليكم السيد محمد بلعياشي، عضو مجلس الأمة، على طرح سؤالكم المتعلق بالإجراءات المتخذة للتكفل بشبكة الطرق لولاية تلمسان، وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يلي:

تمتلك ولاية تلمسان شبكة طرق بطول إجمالي يبلغ 3879 كلم، موزعة كالآتي:
الطرق الوطنية : تمتد بطول 795 كلم،
الطرق الولائية : تمتد بطول 1123 كلم،
الطرق البلدية : تمتد بطول 1961 كلم.

أما فيما يتعلق بموضوع انشغالكم حول وضعية الطرقات في ولاية تلمسان، نعلمكم أن معظم النقائص المسجلة من تصدعات وحفر على مستوى شبكة الطرق هي إجمالا منحصرة على الطرق البلدية والحضرية الموجودة على عاتق الجماعات المحلية وهذا راجع أساسا إلى ضعف أو انعدام الميزانية المخصصة لصيانة الطرق البلدية؛ وعليه تقوم مصالحنا اللامركزية الممثلة في مديرية الأشغال العمومية عبر فروعها بدوائر الولاية، في إطار الصلاحيات المخولة لها، بالمرافقة التقنية للبلديات وعمليات صيانة طرقاتها.

ومن بين أسباب التصدعات المسجلة على مستوى الطرقات، كما تفضلتم بالإشارة إليه، هي عدم التقيد بنصوص محتوى قرارات شق الطرق التي تنص على إعادة الأوضاع إلى حالتها الأصلية، حيث تطبيقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 04 ـ 392 المتعلق برخصة شبكة الطرق، فإنه يتعيّن على صاحب الرخصة فور انتهاء الأشغال رفع جميع الردوم وبقايا المواد ولوازم البناء والقمامات والإصلاح الفوري لجميع الأضرار التي قد لحقت بالطريق العمومي أو ملحقاته بسبب الأشغال أو إعادة القارعات أو الأرصفة أو المنحدرات أو المنشآت المختلفة التي تضرّرت إلى حالتها الأولى.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن القطاع بصدد إعداد مشروع دفتر شروط بالتنسيق مع مختلف المؤسسات المسيرة للشبكات، يحدد من خلاله إجراءات الحفر أو الشق اللازمة أثناء إنجاز الأشغال وكذا إعادة الطرق إلى حالتها الأصلية.

أما من الناحية التنظيمية وفي إطار تعديل المرسوم التنفيذي رقم 04 – 392 المؤرخ في 18 شوال عام 1425 الموافق أول ديسمبر سنة 2004 والمتعلّق برخصة شبكة الطرق، فإن القطاع بصدد إعداد أحكام تتعلق بشروط وكيفيات إيداع ودفع كفالة إعادة الملك العمومي للطرق إلى حالته الأصلية (Caution de remise en l'etat) لاسيما تلك المتعلقة بالأحكام المالية لدفعها باعتبار أن هذه الكفالة تبقى ضمانا للدولة ضد كل حالات إلحاق الضرر بالطريق. إن هذه الأحكام، والتي ستدرج في أقرب الآجال، ستلزم صاحب الرخصة قبل البدء في الأشغال على إيداع كفالة ضمان إعادة الطريق إلى حالته الأصلية تمثل تكلفة مجمل الأشغال اللازمة، وذلك لحماية الملك العمومي للطرق من الأضرار المحتملة والناجمة عن عدم إعادة الأمكنة إلى حالتها الأصلية، وتردّ الكفالة كليا إذا تم القيام بمجمل أشغال إعادة الأمكنة إلى حالتها الأصلية من طرف صاحب رخصة شبكة الطرق وفق القواعد الفنية وحسب المواصفات التقنية، أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد بلعياشي إذا كان لديه تعقيب.

السيد محمد بلعياشي: شكرا سيدي المجاهد الفاضل صالح ڤوجيل مرة أخرى.

أولا، أتقدم بالشكر الجزيل لكم السيد الوزير على احترامكم للآجال القانونية للإجابة والرد على موضوع سؤالنا الشفوي في مدة لا تتجاوز الشهر.

السيد الوزير، قطاعكم جد حساس.

ثانيا، وتعقيبا على ردكم، كان علينا أن نشير إلى الدافع أو المنطلقات الأساسية لطرح هذا السؤال، وهي في الحقيقة

أهم منطلق وهو الحفاظ على حياة الإنسان والمواطنين وتقليص عدد الوفيات، حيث تشير الإحصائيات الأخيرة أن ما بين 2500 إلى 3500 ضحية هي بسبب الطرقات التي تشكل نسبة 30 ٪، بالإضافة إلى العامل البشري في السرعة المفرطة وعدم احترام إشارات المرور، والعامل الثالث الذي هو اهتراء وقدم الحظيرة الوطنية للسيارات والمركبات.

وهنا أفتح قوسا وأقول: أثمن جهود الدولة الجزائرية في فتح استيراد المركبات بكل أنواعها من أجل تجديد الحظيرة الوطنية للسيارات والمركبات، بالإضافة إلى تسهيل حركة المرور وسيولتها ورفع الغبن عن المواطنين.

إذا، أقول، إن الطرقات ذات جودة عالية تشكل عاملا جيدا للحفاظ على حياة مواطنينا والحفاظ على مركباتهم أيضا، بالإضافة إلى تسهيل حركة المرور وسيولتها ورفع الغبن عن المواطنين بصفة عامة.

سيدي الوزير الفاضل، في الحقيقة ومن دون مجاملة، نحن لسنا راضين عن أداء قطاعكم بالولاية، لماذا؟

ولاية تلمسان تشمل أكثر من 20 دائرة، 53 بلدية بمساحة تقدر بنحو 9167كلم²، هناك أربعة محاور أساسية تشكل الاحتياجات العامة للولاية حسب مقاربتنا وهي كالآتي:

1 – الاحتياجات المتعلقة بصيانة وإعادة تهيئة الطرقات الولائية.

2 – عدم تسجيل مشاريع جديدة من شأنها فك العزلة عن الولاية وسيولة الحركة.

3 – المشاريع الإستراتيجية المهمة للولاية.

4 – الذهاب نحو الطرقات الذكية ومواكبة العصرنة في طرقاتنا.

سيدي الوزير، أعود إلى المحور الأول المتعلق بالاحتياجات المتعلقة بصيانة وإعادة تهيئة الطرقات للولاية وهي تشكل المحور الأساسي في سؤالنا، حيث تشمل أكثر من 18 طريقا ولائيا على مستوى ولاية تلمسان مقترحة على مستوى مصالحكم المحلية هي في حالة مهترئة ومتصدعة بحاجة إلى الصيانة والتهيئة..

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير، إذا فيه ردّ..

السيد محمد بلعياشي: سيدي الرئيس، لم أكمل التعقيب ولا تزال ثلاثة محاور إذا كان ممكنا، السيد المجاهد، إذا سمحت لي كأمانة، في السياق نفسه ولكي يكون السيد الوزير معي في الصورة وفي صلب السؤال، السيد المجاهد أستسمحك، إن كان ممكنا..

السيد الرئيس: تفضل، باختصار فقط.

السيد محمد بلعياشي: باختصار... المشكل، حقيقة، عويص، وكما يقول المثل: "المواطن يختار الحفرة.." وهذه حقيقة، توجد ملاحظة قدمها.. والسيد رئيس الجمهورية أكد على التقارير المغلوطة، المشكل أننا نعاين ونعتمد على مشاكل المجتمع المدني وعلى الصحافة المكتوبة، يجب أن نتبادل الأفكار من أجل.. اسمح لي، السيد الرئيس.

المحور الثاني: يتعلق بتسجيل، بعدم تسجيل.. هناك اقتراحات تتمثل في إنشاء طريق جديد، توسيع الطريق رقم 22 الرابط بين تيرني وسبدو والعريشة، إنجاز طريق اجتنابي لمدينة مغنية، إنجاز أربعة أنفاق.. اقتراحات كبيرة السيد الرئيس...

السيد الرئيس: لكي نكون منضبطين، صحيح، هذه مشاكل تطرحها بخصوص ولاية تلمسان، ولكن ليس هو موضوعنا، موضوعنا خاص بالسؤال الذي يجيب عليه السيد الوزير، ونبقى في هذا الإطار، ما تقوله ـ حقيقة ـ له أهمية ولكن ليس هو موضوع اجتماعنا اليوم.

السيد محمد بلعياشي: شكرا، شكرا سيدي الرئيس.

قبل أن أختم، السيد الوزير، هذا مصيرنا ولا مفر منه إلا أن نوصل لكم ونرفع لكم انشغالات مواطنينا بكل أمانة وصدق، وأنتم أدرى بقطاعكم وكلكم واجب وطني وروح وطنية لا ننكرها فيكم على تأدية الأمانة، هذه الولاية الاستراتيجية تلمسان، نرجو من سيادتكم إيلاء عناية خاصة بها وندعوكم إلى زيارتها ونشكر السيد الرئيس على هذه الجلسة القيّمة، وشكرا لكم على اهتمامكم وحسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وأستسمحك السيد الرئيس الفاضل.

السيد الرئيس: الكلمة للسيد الوزير إذا كان لديه ردّ.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية: شكرا سيدي الرئيس.

نشكر السيد العضو على اهتمامك بالقطاع، وحقيقة، كان هناك نقص في الصيانة بصفة عامة وليس في ولاية تلمسان فقط، حيث إن الاعتمادات لم تمنح في السنوات الماضية وكان هناك تذبذب، الآن من أجل تدارك التأخر لابد من مبالغ كبيرة، تحصلنا على مبلغ لا بأس به هذه السنة، الإمكانيات المالية لا تكفي للتطرق لكل مشاكل الصيانة على شبكتنا والتي هي 141 ألف كلم إلا أن تسمح لنا بالأخذ بعين الاعتبار المشاكل الكبرى، هذا أولا.

في ولاية تلمسان هناك برنامج صيانة وخاصة أنكم أشرتم ـ ليس اليوم ـ إلى الطريق السيار، ودفتر الشروط وضع لإعادة صيانة هذا المقطع.

ولكن أريد التأكيد كذلك، حقيقة، نوعية الطريق تضمن ارتياحية والسلامة لمستعملي الطريق، لكن كأرقام فقط قدمتم رقما خياليا نوعا ما، الحوادث التي تسببها الطريق حسب التقارير الأمنية وليست تقارير القطاع هي 4 ٪ وهي نسبة الحوادث التي تسببها الطريق وليس الرقم المقدم من طرفكم، ولكن حتى 4 ٪ ليست مقبولة، وإن شاء الله نشتغل من أجل أن تكون الصيانة بصفة منتظمة ويستعمل المواطن الطريق بأريحية تامة وبأمان.

وبارك الله فيك.

السيد الرئيس: شكرا؛ ومع آخر سؤال، أحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم باري، فليتفضل مشكورا.

السيد بلقاسم باري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية المحترم،

السيدة الوزيرة، والطاقم المرافق لكما،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور وأحكام المواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت 2016، المعدل والمتمم، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني، السيد الوزير، أن أطرح عليكم السؤال التالي:

متى يتم إدراج تسجيل وإنجاز جسر بواد جدي، بلدية رأس الميعاد، الطريق الولائي رقم 60، حيث إن سكان هذه المنطقة يعانون من جراء جريان واد جدي ويعطل السير العادي لحياتهم اليومية؟

وشكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيد الوزير، السؤال واضح.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية: بسم الله الرحمـن الرحيم، شكرا للسيد الرئيس.

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة الحضور.

في البداية، أتوجه بشكري الخالص إليكم السيد بلقاسم باري، عضو مجلس الأمة، على طرح سؤالكم المتعلق بإنجاز منشأة فنية على مستوى واد جدي ببلدية رأس الميعاد – ولاية أولاد جلال، وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

يوجد هذا المنشأ الفني أو الجسر، موضوع انشغالكم، ضمن شبكة الطرق لولاية أولاد جلال، يقع على مستوى الطريق الولائي رقم 60 ب، و يمتد على طول 450 مترا طوليا، حيث تتمحور أهميته في ربطه لعدة تجمعات سكانية فلاحية و رعوية (القطاع، الهوبة) ، أم لڤراد... ببلدية رأس الميعاد التابعة إقليميا لدائرة سيدي خالد والتي يقدر عدد سكانها بأكثر من 20000 ساكن.

في هذا السياق، وحسب التقرير الذي وردنا من مديرية الأشغال العمومية لولاية أولاد جلال، فإن المنشأ الحالي هو عبارة عن مجاز مغمور (Passage submersible) يتكون من قارعة من الخرسانة المسلحة (Radier en béton armé) محمية بجدران حماية

(Murs parafouilles) مستوى الوادي.

سُجل على مستوى هذه النقطة من الطريق تذبذبا لحركة المرور عند جريان الوادي، هذه الوضعية ـ حقيقة ـ تسبب إزعاجا لساكنة بلدية رأس الميعاد وكذا التجمعات السكانية المجاورة وبالخصوص لمستعملي الطريق الولائي رقم 60 ب، الأمر الذي يتطلب في كل مرة تسخير العمال والعتاد لتنظيف قارعة الطريق ورفع الرمال والحجارة من أجل إرجاع الطريق للخدمة.

أما بخصوص تسجيل عملية دراسة وإنجاز جسر على مستوى واد جدي ببلدية رأس الميعاد والتي هي محل انشغالكم، والمقدرة بـ 900 مليون دج فقد تم اقتراحها في مشروع قانون المالية لسنة 2024 ضمن لائحة أولويات ولاية أولاد جلال ولكن لم تدرج نظرا لتسقيف ميزانية القطاع.

للعلم، فقد تم تسجيل في ميزانية 2024 للولاية، أشغال تدعيم الطريق الوطني رقم 46أ على مسافة 21 كلم وكذا برنامج لصيانة الطرق الولائية بطول إجمالي يقدر بـ 24 كلم.

وعليه، واستنادا للتقرير الوارد لنا بعد المعاينات الميدانية من مصالحنا اللامركزية لولاية أولاد جلال حول ضرورة إنجاز هذا الجسر لما يكتسيه من أهمية في تسهيل حركة المرور، نعلمكم أنه سنعمل على برمجة تسجيل هذا المشروع في إطار مشروع قانون المالية المقبل، وذلك من أجل معالجة هذه النقطة السوداء وضمان ديمومة السير على الطريق الولائي 60 ب وكذا تأمين سلامة مستعمليه.

آمل أنكم قد وجدتم فيما عرضناه عليكم، إجابة وافية على انشغالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد بلقاسم باري إذا فيه تعقيب.

السيد بلقاسم باري: شكرا سيدي الرئيس، نشكر السيد الوزير على الإجابة.

السيد الوزير، لا يختلف اثنان على أهمية هذه المنشأة الفنية، وكما ذكرتم الغلاف المالي 900 مليون دج ليس بالغلاف الكبير لرفع الغبن عن سكان هذه المنطقة الذين ـ لسنوات ـ يعانون وطال بهم الأمر.

لدي ملاحظة كذلك، فيما يخص شبكة طرقات البلدية على مستوى الولاية، كل بلدية تعرف نقصا كبيرا في شبكة الطرق، والشبكة الموجودة حاليا مهترئة وهذا جراء الأشغال التي تقوم بها المؤسسات وعدم إرجاع الطريق إلى حالتها الأصلية، وعلى هذا، السيد الوزير، نتمنى إضافة غلاف بعنوان السنة المالية 2024 لصيانة وتوسيع شبكة الطرق بالولاية.

بارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية: شكرا للسيد العضو، شبكة طرقات البلدية ليست على عاتق القطاع، ونحن نعمل بالتنسيق مع قطاع الجماعات المحلية من أجل تسجيل وتحديد المبالغ اللازمة لكل شبكة طرق بلدية وهي نحو 50 ٪ من شبكة الطرق الإجمالية للوطن، وسوف نتواصل معهم ـ إن شاء الله ـ من أجل تخصيص أظرفة مالية من أجل الصيانة، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ على أي حال، وصلنا إلى نهاية لقائنا هذا بخصوص الأسئلة الشفوية.

أشكر كل الإخوة الذين شاركوا في هذه المناقشة، كما أشكر أعضاء الحكومة والطاقم المرافق لهم، ونستأنف إن شاء الله أشغالنا يوم الإثنين 22 جانفي على الساعة التاسعة والنصف صباحا؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة عند منتصف النهار والدقيقة الثانية

محضر الجلسة العلنية السابعة والعشرين
المنعقدة يوم الثلاثاء 11 رجب 1445
الموافق 23 جانفي 2024

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، كما أرحب بالسيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، وبالطاقم المرافق لأعضاء الحكومة وأرحب بالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وبأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمالنا عرض ومناقشة نص قانون يتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، وطبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، المعدل والمتمم، والنظام الداخلي لمجلس الأمة. أدعو السيد وزير الداخلية لعرضه، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني، السيد الرئيس، أن أقف اليوم أمام مجلسكم الموقر لعرض أهم التدابير المتضمنة في نص القانون المتعلق بقواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، والذي ينبثق عن الالتزامات (54) التي تعهد بها السيد رئيس الجمهورية، لاسيما الالتزام الثالث والثلاثين (33) القاضي بالعمل لضمان إطار معيشي نوعي يحترم متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والمحافظة على الممتلكات، وحماية الثروات التي تزخر بها بلادنا.

وكما تعلمون فإن هذا الالتزام يأتي بالنظر لكون الجزائر وبحكم موقعها الجغرافي والظواهر الطبيعية التي تسجلها، تبقى معرضة لعدد من الأخطار الكبرى التي تستلزم تسييرا مناسبا لها، ولعل الكوارث التي ألّمت ببلادنا في السنوات الأخيرة، كالزلازل والفيضانات، علاوة على حرائق الغابات، تقريبا كل سنة، لأكبر دليل على ذلك، حيث نجمت عنها خسائر جسيمة في الأرواح البشرية وأضرار مادية معتبرة، نتج عنها مبالغ هامة تدفعها بلادنا سنويا، نتيجة للتدخل بعد وقوع الكوارث، دون إغفال الجهود التي تبذلها الدولة فور وقوع أي كارثة، من خلال تدخلها لإصلاح أو إعادة تأهيل أو إعادة بناء البنى التحتية المتضررة وتعويض الضحايا بشكل آني وآلي.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الحضور،

لقد أبانت مختلف التقييمات عن وجود نقاط ضعف ونقائص كثيرة في الإطار القانوني المتعلق بمجابهة الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث، حيث اقتصرت معالجتها على التدخل للتكفل بآثارها، في حين يستلزم الأمر في إطار السياسة الخاصة بالمخاطر الكبرى إدراج الوقاية والتنبؤ كمحورين أساسيين ليأتي بعدها التدخل والتكفل بمخلفاتها للعودة بشكل أفضل إلى الوضع الطبيعي.

وبالعودة للإطار القانوني ذاته، تجدر الإشارة للنقائص المسجلة وعدم الدقة في القانون رقم 04 ـ 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، قد حالت دون إصدار جميع النصوص التطبيقية المنصوص عليها، حيث تم إعداد أربعة (4) نصوص فقط من أصل 30 ويمكن حصر هذه النقائص في عدم وجود أهداف واضحة ودقيقة للحد من الآثار الكبرى، علاوة على غياب آلية للتنفيذ وكذا عدم تحديد كيفيات التمويل.

كما سجل تجاوز القانون السالف الذكر، للأحداث الدولية التي انخرطت فيها الجزائر، كاتفاقية باريس للتغيرات المناخية لعام 2015، وكذا إطار سنداي (Sandai) للسنة نفسها، الذي أدخل مفاهيم جديدة تنتقل من تسيير الكوارث إلى الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث وكذلك التسيير التشاركي للأخطار، من خلال إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، كشريكين في عملية تسيير أخطار الكوارث.

وعليه، فقد دفعت هذه الوضعية بالسلطات العمومية إلى مراجعة الاستراتيجية الوطنية لتسيير الأخطار الكبرى، بصفة تسمح بتحديد آليات الوقاية والتدخل والتعافي، حسب الآثار المترتبة عن كل خطر، وكذا مستوى هشاشة البنية التحتية والبيئة.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

لقد تم إعداد مشروع هذا القانون، وفق منهج تشاركي متعدد التخصصات، من خلال فوج عمل ضم مختلف القطاعات الوزارية المعنية وممثلين عن البرلمان بغرفتيه والفاعلين والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين المختصين، ذي علاقة بموضوع أخطار الكوارث وممثلي المجتمع المدني، وكذلك الخبراء الجزائريين من داخل وخارج الوطن.

وقد خلصت أشغال فوج العمل هذا إلى ضرورة تعزيز القاعدة القانونية والمؤسساتية بما يتناسب مع خصوصياتنا الوطنية، ويسمح برفع كل العراقيل، وبإدراج مرونة في التسيير وكذلك مواكبة التطور الفكري والعملياتي الخاص على هذا المستوى، وذلك مع تحديد المسؤوليات والجانب المالي في هذا القانون.

وبالتالي فإن هذا النص الذي يحتوي على 9 فصول متكونة من 92 مادة من بينها 24 مادة جديدة، و66 مادة تم إعادة صياغتها، سيسمح بتدارك النقائص المسجلة في القانون الساري المفعول، من خلال:

ـ تحديد الأهداف الاستراتيجية مع معرفة وفهم أفضل للمخاطر.

ـ من خلال كذلك الامتثال لإطار «سنداي» واتفاق باريس.

ـ من خلال إدماج أخطار إضافية، لاسيما تلك المرتبطة بتغير المناخ، الفضاء والأخطار السيبرانية، وخطر البيوتكنولوجيا، حيث تم الانتقال من عشرة (10) أخطار مذكورة في القانون القديم إلى ثمانية عشر (18) خطرا في نص القانون الجديد.

ـ تحديد وسائل التمويل وزيادة الاستثمار في الوقاية والتنبؤ، بناء على القاعدة الدولية التي تنص على أن دولارا واحدا (1) يستثمر في الوقاية يوفر، حسب الحالة، حتى إلى خمسة عشر (15) دولارا في التدخل؛ دولارا واحدا في الوقاية يوفر 15 دولارا في التدخل.

ـ تحسين الحوكمة من خلال توزيع وتحديد واضح للمسؤوليات والمهام وتحسين التنسيق بين القطاعات وتجنيد كل الأطراف الفاعلة لاسيما المجتمع المدني من خلال جمعياته ومنظماته.

ـ تكريس مفهوم «الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث» وتدعيم «القدرة على الصمود» بدلا من مفهوم «تسيير الكوارث»، كما في قانون 2004.

ـ تكريس إمكانية إنشاء مؤسسات وهياكل ولجان قطاعية أو متعددة القطاعات مخصصة لأخطار الكوارث

تحدث عن طريق التنظيم.

ـ إدراج مرحلة نهائية ضمن نظام الحد من أخطار الكوارث مخصصة للتعافي والاستشفاء بعد الكارثة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار.

ـ تشديد الأحكام الجزائية وتضمين آليات احترام شروط وقواعد التعمير واستغلال الأراضي مع ضمان معايير ومقاييس أكثر أمنا.

ـ استعداد أفضل لمواجهة الأحداث في مختلف المراحل مع ضرورة استغلال التكنولوجيات والوسائل الحديثة والرقمنة في كل مرحلة: الوقاية، التنبؤ، التدخل والعودة إلى الوضع الطبيعي.

ـ توعية المجتمع في مجال التعامل مع الكوارث وتنفيذ ممارسات المحاكاة التي تختبر الاستجابة للمواقف الطارئة، والعمل في الوقت نفسه على ترقية الحس المدني والوعي العام، من خلال دعم المسؤولية الفردية مع استخدام تكنولوجيات التواصل المتاحة لتوفير معلومات واضحة ومختصرة.

ـ مراجعة نظام التأمين ضد الكوارث لجعله أكثر جاذبية عند الاكتتاب ومرنا عند التعويض.

وتجدر الإشارة إلى أنه زيادة على المؤسسات التي تتدخل في تنفيذ المنظومة الوطنية لتسيير الكوارث، فقد تم الإبقاء على المندوبية الوطنية لأخطار الكوارث تحت سلطة الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية، لتقييم وتنسيق الأعمال الوقائية التابعة للمنظومة الوطنية لتسيير أخطار الكوارث.

وفي الختام، السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أنوه بأن نص هذا القانون يحتوي على 11 إحالة إلى مراسيم تطبيقية من بينها 10 قد تم الانتهاء من إعدادها.

تلكم، إذن، هي أهم أبرز المعالم التي تناولها نص هذا القانون.

أشكركم السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر على حسن وكرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، فليتفضل مشكورا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

السيد المجاهد الفاضل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

يشرفني أن أتلو عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدّته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول نص قانون يتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحدّ من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

بناء على إحالة من السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، مؤرخة في 24 ديسمبر 2023، تحت رقم 23 / 425 – الديوان، تضمّنت نص قانون يتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحدّ من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، قصد دراسته وإعداد تقرير تمهيدي حوله؛ عقدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، اجتماعا بمقر المجلس، برئاسة السيد محمد العيد بلاع، رئيس اللجنة، ظهيرة يوم الثلاثاء 9 جانفي 2024، حضره السيد أحمد خرشي، نائب رئيس مجلس الأمة، مكلّف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، عرض فيه ممثل الحكومة، السيد ابراهيم مراد، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، نص القانون، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

وقد تطرق ممثل الحكومة في هذا العرض إلى مختلف محاور النص ومسوغات تقديمه وأهدافه، مؤكّدا أنه يندرج في إطار تجسيد الالتزام الثالث والثلاثين (33)

من التزامات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الأربعة والخمسين (54) والمتعلق بضمان إطار معيشي نوعي للمواطن يحترم متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

من جهتهم، ثمّن أعضاء اللجنة نص هذا القانون ومراجعة الاستراتيجية الوطنية لمواجهة الأخطار الكبرى، بالانتقال من تسيير الكوارث إلى الوقاية والتدخل والحدّ من أخطار الكوارث، وكذا التسيير التشاركي للأخطار، كما ثمّنوا جهود الحماية المدنية والجيش الوطني الشعبي وتضامن المواطنين في هبّاتهم للتصدي للكوارث وإنقاذ الأرواح والممتلكات، وطرحوا جملة من النقاط من خلال الأسئلة والانشغالات والملاحظات الآتية:

– هل خضع مخطط تنظيم النجدة للتحيين؟

– لماذا لا تُخصّص مراكز لإيواء المنكوبين من الكوارث بدلا من الاستعانة بالمدارس؟

– لماذا لا يكون التأمين على الكوارث الطبيعية إلزاميا؟

– يلاحظ كثرة الإحالة على التنظيم، فمتى تصدر النصوص التنظيمية لهذا النص؟

– نصت المادة 22 على أن المخطط العام للوقاية من أخطار الكوارث يشمل الولايات والبلديات، فهل يشمل أيضا القرى والأرياف؟

– لماذا لا يمنح رؤساء المجالس الشعبية البلدية صلاحية التوقيع على قرارات هدم السكنات المنشأة بطرق غير قانونية؟

– لماذا لا تُتخذ إجراءات ردعية ضد الأشخاص الذين لا يحترمون القانون في البناء على مختلف أشكاله؟

– هل سيخضع القانون رقم 01 – 20 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، المتعلّق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، للمراجعة مستقبلا؟

– إلى أين وصل ملف اقتناء طائرات الإطفاء؟

– لماذا لا تُنشأ مراكز متقدمة للحماية المدنية في مناطق الجنوب؟

– لماذا لا يتم توفير العقار الصالح للبناء بأسعار مناسبة حتى لا يلجأ المواطن للبناء في المناطق الخطرة؟

– أليس من الضروري تعميم استعمال التقنيات المضادة للزلازل في بناء السكنات؟

– هل هناك إمكانية لربط تسيير البلدية والدائرة والولاية بقاعدة بيانات متصلة بالوزارة؟

– لماذا لا تقوم المؤسسات المُصنّفة في الجنوب بتحويل أماكن التخزين الحالية، لما تشكّله من خطورة على سكان المنطقة؟

– مواجهة الكوارث الطبيعية تتطلب إمكانيات كبيرة تعجز بعض البلديات عن توفيرها بسبب ضعف الميزانية المخصصة لهذا الغرض.

– يلاحظ انعدام الدقة في الدراسات التقنية المتعلقة ببناء وإنجاز المشاريع.

– أليس من الضروري القيام بإحصاء شامل لما تملكه البلديات من معدات لتقييم احتياجاتها؟

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

لقد ثمن ممثل الحكومة في بداية ردّه تدخلات أعضاء اللجنة وأهمية المواضيع التي تناولتها، مبرزا في الوقت نفسه الاختلالات التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في حدوث كوارث، سواء كانت طبيعية أو تكنولوجية، وتتسبب في وقوع أضرار معتبرة، موضحا أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية جنّدت كل ما تملك من وسائل مادية وبشرية وآليات حديثة للتنبؤ بها قبل حدوثها، والتقليل من كل أشكال أخطار تلك الكوارث والحدّ منها والتصدي لها، تدعيما لمبدإ حماية المواطن وممتلكاته.

كما أكد ممثل الحكومة أن حدوث بعض الكوارث مرده إلى عدم احترام المواطن للمعايير القانونية في البناء، مشيرا بهذا الخصوص إلى تنامي ظاهرة البناء العشوائي في المناطق الخطِرَة وإلى عدم احترام المخططات الإقليمية، والتي تعدّ من عوامل حدوث الكوارث، مشددا على أن المسؤولية تقع على عاتق الجميع، بدءا من المواطن مرورا برؤساء البلديات وصولا إلى الولاة، كونهم يعرفون إقليمهم جيدا ويدركون الخطر الذي يمكن أن يتعرض له في حالة وقوع كارثة ما؛ ومن واجب رؤساء البلديات إحصاء وتسجيل السكان الموجودين في المناطق الخطِرَة، واتخاذ التدابير اللازمة تجاههم في أسرع وقت، لافتاً إلى أن المسؤول ملزم بالتنبؤ باحتمال حدوث الكوارث المعتاد حدوثها سواء الموسمية أو غيرها، ومن ثَمّ التأهب لمواجهةَ أي طارئ، لتفادي وقوع الخسائر أو التقليل منها.

في السياق نفسه، أكد ممثل الحكومة أن القانون رقم 04 – 20 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، تجاوزه الزمن وأثبت تطبيقه وجود نقاط ضعف ونقائص كثيرة لا يمكن معها مواجهة الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث، ولاسيما باقتصاره على التدخل للتكفل بآثارها فقط، في حين يستلزم الأمر إدراج الوقاية والتنبؤ بصفتهما محورين أساسيين، ثم يأتي التدخل والتكفل بمخلفاتها، مشددا على ضرورة مراجعة الإطار القانوني المتعلق بالأخطار الكبرى كلّ عشرِ سنوات على الأقل، إلى جانب أهمية القيام بعمليات التحَسيس والتوعية لكل المواطنين.

وبخصوص التأمين على الكوارث الطبيعية، أكد ممثل الحكومة أن النص تضمّن أحكاما تنص على النظام الوطني للتأمين على أخطار الكوارث، يكون التسجيل فيه إلزاميا، من أجل ضمان أوسع لحماية الأشخاص والممتلكات من هذه الأخطار، ويسمح لضحايا الكوارث بالحصول على تعويضات عادلة دون تأخير، مشيرا إلى ضرورة أن يعي المواطن احتمال حدوث تلك الكوارث التي قد يكون هو المتسبب فيها أيضا بسبب إهماله.

أما فيما يتعلق بموضوع اقتناء طائرات الإطفاء، فأوضح السيد الوزير أن الدولة تقوم باستئجار طائرات إطفاء في انتظار الحصول على الطائرات التي طلبتها.

وبالنسبة لتمديد اختصاصات أعوان الغابات، أوضح ممثل الحكومة أنه أعيد النظر في مهامهم بتوسيعها، قصد مواكبة التطور الحاصل في مجال التصدي للمخاطر والسرعة في التدخل، لتحديد هوية المتسببين في حدوثها والإبلاغ عنهم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

إستخلصت اللجنة من دراستها نص القانون المتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحدّ من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، جملة من الاستنتاجات، من أبرزها أهميته الكبيرة في تحقيق العمليات الاستباقية واليقظة الدائمة، وفقا لمخطط عام للوقاية من كل خطر، يحدّد مجموع القواعد والإجراءات الرامية إلى التقليل من الهشاشة بالنسبة للمخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث خطر أو أخطار الكوارث.

كما استنتجت اللجنة أن أهمية النص تبرز في قواعد الوقاية والتدخل التي تضمّنها، وفي التدابير الخاصة بمرحلة التعافي بعد الكارثة، لاسيما ضمان استمرارية عمل المرافق الأساسية، مساعدة الضحايا على الرجوع إلى الحياة العادية، ضمان استئناف الأنشطة الاقتصادية وضمان توفير الدعم النفسي والخدمات الصحية لجميع الأشخاص الذين هم في حاجة لذلك.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، هو التقرير التمهيدي الذي أعدّته لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لمجلس الأمة، حول نص قانون يتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

شكرا للجميع على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة؛ ننتقل الآن إلى المناقشة العامة، عدد المسجلين هو 20 عضوا، والوقت المحدد هو 3 دقائق لكل واحد، والكلمة للسيد مراد لكحل، فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المحترم،

زميلتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الحضور الكرام،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

عرفت الجزائر عبر تاريخها العديد من الكوارث ذات الحجم الكبير والمتوسط، وعلى امتداد هذه الكوارث سعت الجزائر إلى تحسين أدائها ودورها في الحد من آثار هذه المخاطر، وقطعت أشواطا معتبرة من خلال امتلاك إطار قانوني متين ومتناسق مع الاحتياجات والإمكانات الوطنية، وأيضا

بتحديد الفاعلين في مجالات الوقاية ومواجهة الكوارث حتى وإن لم تكن من صميم مسؤولياتهم ومهامهم، كما حسنت دورها بوضع خطط واستراتيجيات للتعامل في حالات الأزمات والكوارث، خاصة في مجال الاتصال والتدخل الميداني.

وبخصوص هذا القانون فإنه يندرج في إطار مواكبة تشريعنا الوطني للمتغيرات الدولية والأحداث التي شاركت فيها بلادنا ولاسيما اتفاق باريس للتغيرات المناخية لعام 2015، وكذا إطار «سنداي» للحد من أخطار الكوارث لعام 2015 والذي أدخل مفاهيم جديدة لاسيما من خلال إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، ثم إن القانون رقم 04 ـ 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة قد عرف بعض النقائص وعدم الدقة من حيث عدم وجود أهداف كمية محددة، وعدم مواكبة الأحداث الدولية، وكذا ظهور أخطار جديدة لاسيما تلك المتعلقة بالأخطار المناخية القصوى وأخطار التكنولوجيا الحيوية، بالإضافة إلى الأخطار الفضائية، فجاء هذا النص ليعالج تلك النقائص ويدرج الوقاية والتنبؤ كمحورين أساسيين.

ومباشرة، أمر إلى التوصيات، لأن الوقت قد حدده السيد رئيس المجلس، ومن التوصيات التي نوصي بها بخصوص هذا القانون:

ـ التسريع في إصدار النصوص التنظيمية، إذ إن التباطؤ في ذلك يحد من تطبيق مبادئ هذا القانون خاصة بالنسبة لمخططات الوقاية من الأخطار الطبيعية المتوقعة.

ـ تعزيز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار مشترك بين القطاعات في مجال أخطار الكوارث، وتكوين الإطارات في هذا المجال.

ـ تحسين الوعي بالأخطار وتدعيم وتقوية المراقبة والتقدير والتخمين، وأيضا تطوير الإعلام الوقائي، وتثقيف المواطن وتوعيته بدوره الضروري في مجال توفير الأمن والحماية لنفسه ولغيره من المدنيين، والتحضير النفسي للدفاع ضد الأخطار، الأمر الذي يعد معيارا أساسيا يقاس به مدى نجاعة عملية الدفاع من عدمها.

ـ إنشاء نظام دائم ومتكامل لجمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع إدارة والحد من مخاطر الكوارث من جميع الجوانب، من أجل تقديم صورة عامة عن مناطق الخطر المحتملة، ومؤشرات الإنذار المبكر، والموارد المتاحة للتخفيف من المخاطر والتأهب والاستجابة لها.

ـ الالتزام بتنفيذ القوانين المتعلقة بالتهيئة والتعمير، ولاسيما منع البناء في المناطق المعرضة لخطر الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل.

أخيرا، تنسيق الجهود بين الجهات الفاعلة في هذا المجال كالحماية المدنية والمركز الوطني للبحوث التطبيقية في هندسة الزلازل، هيئة الرقابة الفنية للبناء والوكالة الفضائية الجزائرية، إلخ.

شكرا على كرم الإصغاء وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد الرحمان قنشوبة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: السلام عليكم ورحمة الله، بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا رسول الله.

في شأن القانون الذي يتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، فإنه استجابة لرؤية الدولة إلى قيمة الفرد، وهي الرؤية التي بدأنا نلتمسها في الجزائر الجديدة، ونلح على تعميقها لأن قيمة الدول من قيمة أفرادها، أسوة بالدول التي بلغت شأوا بعيدا في تثمين مواطنيها فسنّت لهم قوانين الوقاية، ولهذا جاء هذا القانون لمواكبة الأحداث والتطورات الدولية، ولتصحيح بعض النقائص وغياب الدقة في أهداف القانون رقم 04 ـ 20 لسنة 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى، وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

غير أنه لا مناص من إبداء بعض الملاحظات حول نص القانون وأهمها:

الملاحظة الأولى:

ـ ضرورة إعداد خارطة عامة على مستوى المصالح المختلفة (الصحة، الفلاحة والبيئة والأمن والدفاع الوطني والحماية المدنية)، تبين مواقع وبؤر الأوبئة والمخاطر المختلفة المتصلة بالإنسان والحيوان والمخاطر المناخية والبيئية المختلفة.

الملاحظة الثانية:

ـ أهمية إعداد دراسة حقيقية للأسباب الواقعية للعديد من الأمراض الخطيرة والمتواجدة على وجه التحديد في

مناطق دون أخرى، وربط ذلك بالخارطة الصحية والبيئية.

ونموذجا على ذلك فإننا نطرح السؤال التالي، لماذا تعرف بعض المناطق دون غيرها ارتفاعا ملحوظا في عدد المصابين بالسرطان؟ ولماذا إلى الآن لا توجد دراسات جادة في الموضوع؟

ـ المادة 2 تعريف المخاطر: التعريف في غير محله: «عملية أو ظاهرة أو نشاط بشري أو حيواني أو طبيعي مهما يكن مصدره يمكن أن يسبب خسائر....» لأن نص المادة يقول: نشاط بشري فقط، وهذا نراه نقصا في صياغة المادة.

ـ في تعريف التحديات: هذا التعريف ليس في محله، فلا يمكن تعريفها بأنها كل الأشخاص وجميع البنى التحتية والمساكن، لأن التحديات هي الرهانات والمصاعب التي ينبغي تجاوزها للحيلولة دون حصول كارثة أو خطر ما.

أشكركم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد أمين ساحلي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد أمين ساحلي: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على النبي الأمين والرسول الكريم، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

رب، اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي.

السيد المجاهد، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد 20 سنة من صدور قانون 2004 المتعلّق بقواعد الوقاية من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، والذي حدد وقتها 10 أخطار باعتبارها تشكل تهديدا يجب التعامل معه والوقاية منه، فقد أصبح لزاما مراجعة هذا القانون على خلفية ما تواجهه الجزائر من تحديات مناخية وطبيعية في الفترة الأخيرة والتي تستوجب التصدي لها والتعامل معها للتقليل من حجم الضرر المتوقع، وهو ما استجاب له نص القانون الجديد المعروض أمامنا اليوم، والهادف للانتقال من تسيير الكارثة إلى إدارة خطر الكارثة مع العمل على تحديد المسؤوليات والأهداف والاعتماد على المراحل الأربع المرتبطة بالوقاية والتنبؤ والتدخل والتعافي.

السيد الرئيس،

معلوم أن الجزائر تقع ضمن الحزام الزلزالي، وهو الموقع الذي يجعلها تحت تهديد حقيقي ودائم، ورغم توجه السلطات لاعتماد نظام البناء المضاد للزلازل، وخير نموذج هو مشروع الجامع الأعظم، الذي تم بناؤه وفق أحدث معايير مقاومة الزلازل، إلا أن خطر التعامل مع الكوارث الزلزالية يبقى هاجسا وتحديا يجب التعامل معه بجدية، خاصة في المدن الكبرى التي تم تشييدها في العهد الاستعماري وحتى في العهد العثماني، وهنا أفتح قوسا للحديث عن قصبة العاصمة، والأحياء القديمة بالجزائر العاصمة، حيث إن الخطر الذي يهددها ليس الزلزال نفسه بقدر ما هو خطر عجز وصول فرق الإنقاذ، السيد الوزير، القصبة هي هنا أمامنا وأنت ابن القطاع وتعلم وقد سبق لك وكنت مستشارا للسيد رئيس الجمهورية في مناطق الظل، غدا ربما «بعيد الشر» إذا قدر الله شيئا في العاصمة وخاصة في القصبة فإن فرق الإنقاذ ستجد صعوبات كبيرة وكبيرة جدا، لماذا هذا؟ هذا لضيق الممرات، والبنيان قديم...إلخ، بسبب تداخل البنايات وضيق الممرات بين الأحياء وهو ما يتطلب من الجهات المختصة سواء السلطات المحلية أو الأسلاك المعنية بعمليات الإنقاذ والعمل على رفع الجاهزية والتدريب على الخطر الذي قد يقع بين وقت وآخر.

وهذا يقودنا حتما للحديث عن التقنيات المعتمدة في ترميم البنايات القديمة، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار الخطرالزلزالي حتى تكون أعمال الترميم وإعادة التأهيل موافقة لتقنيات البناء المضاد للزلازل.

سيدي الرئيس،

وفي السياق نفسه، أتحدث عن خطر الفيضانات التي تهدد المدن الكبرى والتجمعات السكانية، والتي غالبا ما تكون بسبب البناء بجوار مجاري الوديان، ونقص صيانة مجاري المياه والصرف، وهذا يحتم على السلطات المحلية

وضع استراتيجية استباقية، أقول: استراتيجية استباقية، ولنا في كارثة فيضانات باب الوادي تجربة وعبرة، وبالمناسبة أحيي السلطات العمومية على جهودهم في استغلال وتأهيل واد الحراش الذي انتقل من خانة خطر بيئي على العاصمة إلى مرفق ومعلم سياحي وترفيهي، يجب تعميم نموذجه على واد الحميز وواد مزافران، وهي تجربة يجب مراعتها في معظم ولايات الوطن على غرار سيبوس في عنابة والشلف وتيزي وزو وجيجل، وهنا الشكر موصول إلى كافة منتسبي سلك الحماية المدنية على كل جهودهم وشجاعتهم في مجابهة الكوارث سواء داخل الوطن أو خارج الوطن.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عيسى نايلي؛ فليتفضل مشكورا.

السيد عيسى نايلي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،

معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية،

السيدة الوزيرة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان،

السادة الإطارات المرافقون،

السادة الزملاء أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

إنه لمن دواعي التفاؤل بالغد المشرق بالنظر للمبادرات القيّمة التي عززت عمل القطاعات الوزارية في إرساء دولة القانون من خلال التكفل بإعداد مشاريع القوانين ذات الأهمية كونها تعد استجابة مرنة ومواكبة للمتطلبات وحاجيات المجتمع المتجددة، كما وأن لهيئاتنا التشريعية الإسهام في تحقيق الأهداف المأمولة.

إن مواد القانون المتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، أوفت في مجملها بمقترحات وتوصيات الخبراء والمسؤولين الذين عايشوا مختلف الأحداث المماثلة التي مرت بها بلادنا، كما وأنها انسجمت مع ما أقرته الأمم المتحدة في مؤتمر «سنداي» بتاريخ 15 مارس 2015.

بهذا الصدد، فإن الطبيعة الاجتماعية للدولة الجزائرية والروح التضامنية المتأصلة في الشعب الجزائري فضلا عن الدور الفعال للجيش الوطني الشعبي وبقية الهيئات الأمنية والمدنية والمجتمع المدني، عوامل ساهمت وفي كل حالة طوارئ حصلت بتذليل العقبات والتكفل، غير أنه بات الاهتمام ملحا أكثر، بل بتثبيت مبدإ الوقاية كأولوية مطلقة، فاستثمار دولار في التوعية القبلية يوفر 15 دولارا في عملية التدخل والإنفاق والمساعدات، وهذا تقييم متداول بين الأوساط المعنية أي أن الوقاية خير من العلاج.

لذلك فإن برامج المحاكاة الواردة في المادة 21 لا تفي بالغرض، ما لم يكن إقرارها بصفة إجبارية ودورية، ليتسنى تجاوز الإخفاقات المعاينة سابقا، والوقوف على أوجه الاخلال في تسيير الأزمة من حيث تحديد التقصير والتصحيح المبكر، مع اكتساب الخبرة، وعليه أتوخى أن تؤخذ هذه الملاحظات واستدراكها في إطار إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة مع الحرص على تفعيل دور المندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى.

السيد الوزير،

إنكم تدركون العدد المعتبر للبنايات المهددة بالانهيار في كل وقت ولاسيما في المدن الكبرى، وهي محصاة لدى مصالحكم، مما يستوجب التعامل مع هذه الإشكالية بكل موضوعية تفاديا لسقوط ضحايا، واحتمال عدم مقاومتها لدى حدوث زلزال ما يزيد من هول الفاجعة.

شكرا على حسن الاستماع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيدة فيروز بوحويتة قرمش، فلتتفضل مشكورة.

السيدة فيروز بوحويتة قرمش: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن بصدد مناقشة نص قانون يتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، حيث نجد أن أهمية هذا القانون تتجلى في

ضرورة وطنية لا يمكن الاستغناء عنها، والذي يندرج في إطار تجسيد الالتزام (33) لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي ركز فيه على العمل لضمان إطار معيشي نوعي للمواطن وحماية الثروات، كما أن تبعات الكوارث هي فعل تأميني باعتبارها مسألة حيوية للحفاظ على السلامة البشرية والبيئية وهذا من جانب العمليات الاستباقية، وهو ما يستدعي المزيد من رفع التحديات وبذل المجهودات لاحتواء آثارها، كما لا ننسى أن الجزائر والتزامها بكل القرارات الأممية في هذا المجال وتنفيذها تماشيا مع محتوى أطر العمل العالمية ذات الصلة.

السيد الوزير المحترم،

قادتك زيارات سابقة لولاية سكيكدة وأظن أنه لديكم كل المعلومات عبر التقارير المرفوعة إلى سيادتكم، فلا تكاد تخلو مداخلة لعضو دون الإشارة إلى أن ولايتنا وفي كل فصل شتاء تعاني من الفيضانات ويصل الأمر حتى إلى غرق أحياء وسط المدينة بسبب تهاطل كميات كبيرة من الأمطار، وهذا راجع لانسداد مجاري المياه وضعف شبكات تصريفها وهذا ما يستوجب حلولا جذرية لا ترقيعية، والمطلوب هنا دراسة مفصلة لهذه المشكلة وحلها.

في سياق هذا النقاش أذكّر بأن ولايتنا، ولاية سكيكدة، عانت من كثرة الحرائق نتيجة للطابع الجبلي الذي تتميز به عدة بلديات ونتيجة لهذه الحرائق فلابد من فتح المسالك الغابية والعمل على نشرها وتفعيل دور القاطنين في هذه المناطق الجبلية وإدماجهم في تنظيمات توعوية من أجل حماية هذه الثروة الغابية.

من جهة أخرى، دون أن ننسى النشاط الزلزالي الذي فاقم من معاناة أصحاب السكنات الهشة وسط المدينة خاصة بعض العمارات المعرضة للسقوط، لهذا نرجو اتخاذ كل الإجراءات المناسبة والعاجلة للتكفل بهم لتفادي حدوث الكوارث مستقبلا، لا قدر الله، كما تجدر الإشارة إلى أن ولاية سكيكدة بها نقص فادح في أعوان الغابات أي بمعنى يوجد 130 موظفا فقط، وهذا شيء قليل، سيدي الوزير، كما أن هناك بلديات عدد نسمة سكانها يفوق 40 ألف نسمة، لا توجد بها مقرات للحماية المدنية، لذا نطلب منكم السيد الوزير، تغطية هذه المناطق بمقرات لها لضمان حماية الأفراد من جهة وحماية الممتلكات من جهة ثانية.

السيد الوزير،

قبل ختام مداخلتي، وفيما يخص مشكلة سد زردازة بولاية سكيكدة، حيث أفرزت الفيضانات التي شهدتها عدة أحياء من مختلف البلديات بالولاية أثناء موجة الأمطار الأخيرة حالة طوارئ ومخاوف كبيرة لدى الساكنين المحليين بسبب تسربات مياه هذا السد بعد امتلائه وتجاوزه لطاقة الاستيعاب القصوى.

لذا نرجو منكم إيجاد الحلول التقنية اللازمة لعدم تكرار حدوث فيضانات مماثلة لتلك التي حدثت يومي 23 و 24 نوفمبر الماضي ونجمت جراء تسرب المياه من هذا السد.

ونعتقد أن الحل النهائي لهذا المشكل ـ بعد إيجاد الحلول التقنية له ـ يكمن في إعادة بعث مشروع إنجاز سد رمضان جمال، علما أن الدراسة منتهية والأرضية متوفرة، وهذا السد يكتسي أهمية بالغة في تفادي تسجيل الفيضانات وبالتالي حماية المناطق الحضرية والسكنية.

في الأخير، نأمل فيكم وفي تجاوبكم مع انشغالاتنا المرفوعة خيرا، شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد يوسف رضا بن هدية، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف رضا بن هدية: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيدات والسادة إطارات الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس الفاضل،

سيدي الوزير المحترم،

يتعرض العالم كله لتهديد الكوارث الطبيعية والصناعية ومع تفاقم تهديدات التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة فوق المستوى الطبيعي ونتائج هذه الحرارة من حرائق الغابات وأضرار بيئية أخرى خطيرة وهنا أتشرف بتثمين

مبادرة الحكومة بتعديل قانون الوقاية من الكوارث الطبيعية الذي جاء تنفيذا لالتزامات السيد رئيس الجمهورية.

سيدي الوزير،

أود أن أتطرق لبعض المسائل المهمة:

القانون الجديد يكتسي أهمية كبرى وأريد أن أنوه هنا إلى بعض النقاط المهمة جدا:

ـ خلق ثقافة الدفاع المدني لدى المجتمع والقدرة على تجنيد المواطنين في حالة الكوارث والطوارئ عبر تكوين وتوعية التلاميذ والطلبة بالكوارث الطبيعية والاقتداء ببعض الدول التي تقوم منذ عقود من الزمن بتدريب التلاميذ في المدارس على مهارات التعامل مع الكوارث الطبيعية والصناعية، لهذا نرى في بعض الدول انخراط المواطنين في المشاركة لإجلاء الضحايا في الكوارث وإطفاء الحرائق.

ـ ومن المهم أيضا بالنسبة لوزارة الداخلية، صاحبة الصفة والعلاقات المباشرة مع الجمعيات والمجتمع المدني، إشراك المجتمع المدني والجمعيات في الجهود الخاصة بالتصدي للكوارث الطبيعية والوقاية منها والتوعية بشكل خاص ضد الكوارث.

ـ نقترح على وزارة الداخلية إنشاء منظومة إنذار مبكر ضد الكوارث بالتنسيق والتعاون مع المواطنين والمجتمع المدني وإجراءات استباقية أخرى.

ـ إدراج في دفتر الشروط ورخص حفر الآبار.

ـ تزويد جميع الآبار بمآخذ مائية وتعليمها جغرافيا لدى المصالح المعنية.

ـ تجديد الرقابة في إنجاز وتحيين جميع مخططات التدخل بكافة أنواعها وفي وقتها وفي أوانها.

ـ وضع آلية قانونية جديدة بتشكيل لجان مختصة في اختيار الأرضيات المتعلقة بإنجاز المؤسسات والمشاريع بكل أصنافها، كانت صناعية أو سكنية أو مستقبلية وإعطائها المزيد من الصلاحيات والحماية القانونية، مما يخدم المصلحة العامة.

ـ تخصيص ميزانية للجماعات المحلية تتكفل بالوقاية من الكوارث كالتنظيف الدوري للمجاري المائية والأودية وقنوات الصرف الصحي وغيرها.

هل يعقل ، سيدي الوزير، رغم كل مجهودات الدولة المبذولة والميزانية الضخمة ولعدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها قانونا للأسف، هناك، مؤشرات على حدوث كوارث بيئية وصحية؟ على سبيل المثال، سيدي الوزير، ولاية تقرت، تم جعل من قناة واد ريغ المتنفس الطبيعي الوحيد الذي يبلغ طوله 150 كلم مصبا للمياه القذرة وهذا بسبب النقص الفادح في محطات تصفية المياه، والآن هو في حالة انسداد لانعدام عملية الصيانة مما سبب ظهور البرك والمسطحات المائية على حافتيه، الشيء الذي أدى إلى انتشار البعوض المسبب للأمراض الوبائية، سيدي الوزير ـ حسب تقارير منظمة الصحة العالمية، هذا البعوض المسبب للأمراض الوبائية كان سببا في قتل نحو مليون إنسان سنويا حول العالم وبالتالي يجب علينا الحذر خاصة من الأمراض المتنقلة عبر البعوض ـ مما سبب موت مئات الآلاف من النخيل التي تعتبر مصدر رزق للفلاحين بالمنطقة وتضرر البنية التحتية من المباني جراء تصاعد المياه، إضافة إلى أن جميع محطات الضخ لا تتوفر على مضخات احتياطية وهذا ما سبب وسيسبب كوارث الفيضانات.

كما نشير أن التوسع العمراني لولاية تقرت أي في حي المستقبل والرمال هي مناطق منخفضة ويتوسطها ثلاثة خطوط كهرباء التوتر العالي وأنبوب الغاز ذو الضغط العالي.

وبالنسبة للبئر(ALBIEN) سيدي سليمان 2، المتآكل منذ عدة سنوات بسبب انعدام الصيانة، ينذر بخطر كبير على الساكنة نظرا لقربه من التجمعات السكانية مسافة 1 كلم والأضرار البيئية التي يمكن أن يسببها، من إتلاف الطبقات الأخرى وتلويثها بسبب زيادة درجة الملوحة نتيجة ذوبان الصخور الملحية واحتمالية انفجار صمام البئر في أي لحظة نتيجة التآكل والضغط العالي...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محفوظ بوصبع، فليتفضل مشكورا.

السيد محفوظ بوصبع: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الفاضل،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان الفاضلة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يندرج نص القانون المتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، موضوع مناقشتنا اليوم، في إطار تحيين منظومتنا التشريعية التي تحكم هذا المجال الهام بإدراج مخاطر جديدة أضحت تهدد بلادنا على غرار كل بلدان العالم، وتضمينها أساليب وقواعد الوقاية والتدخل والحد من تأثيراتها وتداعياتها على الإنسان والحيوان والنبات والبيئة، ناهيك عن تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية.

وأود في البداية، أن أشكر من هذا المقام ممثل الحكومة، السيد ابراهيم مراد، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على العرض الذي تقدم به أمامنا حول النص ونثمن مبادرة الحكومة بمشروع قانون جديد لتدارك النقائص التي أبان عنها التشريع الساري المفعول وتكييفه مع المستجدات في هذا المجال؛ والشكر موصول أيضا إلى اللجنة القانونية، مكتبا وأعضاء، على التقرير التمهيدي الذي وافتنا به والذي جاء شاملا ووافيا وملمّا بكل عناصر الموضوع.

ولا يسعني أيضا إلا أن أثمن هذا النص، لا سيما إدراجه لمخاطر جديدة قد تلحق الأذى ببلادنا في حال وقوعها، لا قدر الله، والأهم من ذلك هو اتخاذ الأسباب للوقاية من وقوع الكوارث والحد من أخطارها.

صحيح أن البشرية تشهد تطورا ملحوظا وسريعا في كافة المجالات ولكن في الوقت نفسه رافقت هذا التطور كوارث وأخطار جديدة، لذلك وجب تحيين منظومتنا الوطنية لليقظة والتدخل والوقاية وقواعد إدراة الأزمات والطوارئ باستمرار، ضمن السياق الواسع للتنمية المستدامة، حيث تشير الدراسات الحديثة في هذا المجال وتوصيات الوكالات الأممية المتخصصة أن كل دولار ينفق على خفض المخاطر يوفر ما بين 5 إلى 10 دولارات من الخسائر الاقتصادية التي تنجم عن الكوارث.

ولقد أصبح في المستطاع اليوم معرفة أسباب حدوث تلك الكوارث، وتشير الدراسات المتخصصة في هذا المجال دائما إلى أن هناك كوارث ذات منشأ طبيعي كالزلزال وبعض الظواهر الكونية الطبيعية التي تتجلى فيها عظمة وقدرة الخالق سبحانه وتعالى، ومنها ما هو ذو منشأ تكنولوجي ومنها ما هو من صنع الإنسان، الذي يبقى الإنسان هو المتسبب الرئيس في حدوثها والتكنولوجيا على سبيل المثال، السيد الوزير، إن معمل الفوسفات في جبل العنق ببئر العاتر ينبعث منه الغبار والدخان الذي أضر بالمواطن، فهو من دون مصفاة.

لذلك، من الضروري بل من واجب الحكومة أن تضع خططا استباقية وتقوم بدراسات استشرافية وتأخذ بالمناهج العلمية الحديثة وتقيّم ما نزل ببلادنا من بلاء ومحن وزلازل وفيضانات وغيرها، لاستخلاص الدروس في إدارة الكوارث وتسيير الطوارئ والتقليل من آثارها وتداعياتها، بتنسيق الجهود وإشراك جميع الفاعلين في مجال الوقاية ومواجهة الكوارث: البرلمان بغرفتيه لسن التشريعات اللازمة وقطاعات وزارية وحكومية لتنفيذها، ومنظمات المجتمع المدني، وكذا تبادل الخبرات في إطار التعاون الدولي وما إلى ذلك، لا سيما أن بلادنا تحدق بها أخطار عديدة، لا ننتظر حدوثها حتى نتدخل وإنما يجب العمل على تفادي الأسباب المؤدية إلى حدوثها كالبناء في مسارات ومجاري الأودية وعدم تنظيفها وعدم احترام شروط وقواعد البناء على سبيل المثال لا الحصر.

ولا يفوتني هنا تثمين المقترح الذي بادر به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من أجل إنشاء قوة مدنية قارية للتأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة لها قصد ضمان تكفل فعلي وآني وتقديم الدعم الضروري للبلدان الإفريقية المتضررة؛ وهو الاقتراح الذي حظي إلى جانب العديد من المبادرات... (التي أطلقها رئيس الجمهورية على مستوى القارة الإفريقية، بترحاب واستحسان قمة رؤساء دول وحكومات عدم الانحياز، المنعقدة بالعاصمة الأوغندية، «كمبالا»يوم الجمعة الماضي 19 جانفي 2024، وهو المقترح الذي تم تبنيه من قبل القمة الإفريقية الإنسانية الاستثنائية المنعقدة شهر ماي 2022، وتم الشروع في تجسيده في ديسمبر 2022.

أختم مداخلتي هذه سائلا المولى عز وجل أن يقي ويحمي بلادنا من كل مكروه وأن يرفع عنا المحن والبلاء والزلازل؛ كما أسأله أن يمد دولتنا ورئيسنا وحكومتنا بحسن عونه وجميل تدبيره في تسيير الشأن العام لبلادنا، لا سيما في مجال الوقاية من الكوارث والحد من أخطارها وهو القادر على ذلك.

وندعو الله من هذا المنبر الطاهر أن يبعث كل الكوارث على اليهود العاصين الظالمين، وأن يزلزلهم وهو القادر على ذلك.

شكرا لكم جميعا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد رباح، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

«اللهم لا ترفع لليهود راية ولا تحقق لهم غاية واجعلهم للعالم آية».

السيد الوزير،

نحن اليوم بصدد مناقشة القانون الذي يتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، وهو ما يدخل في صلب برنامج السيد رئيس الجمهورية، حيث إنه جاء في الالتزام رقم ثلاثة وثلاثين ضمان إطار معيشي نوعي يحترم متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

كما جاء في الالتزام رقم أربعة وخمسين، ضمان أمن المواطن وسلامة الأملاك العمومية والخاصة.

فنثمن ما ورد فيه من مواد إذ إنه قانون جاء وفق نظرة شاملة للتنمية المستدامة التي تتوافق مع رؤية السيد رئيس الجمهورية وهو العيش الكريم للمواطن، ولقد اتخذ السيد الرئيس جملة من الإجراءات الاستباقية، فخلال الأربع سنوات الماضية تم بناء واستكمال توزيع مليون و 250 ألف سكن، وفي سنة 2024، تم برمجة 460 ألف سكن يضاف إليها برنامج عدل 3 الذي من المتوقع أن يصل إلى 600 ألف سكن فالمجموع في العهدة الأولى سيكون، إن شاء الله، مليونان و 300 ألف سكن، هذه الأرقام من شأنها القضاء على السكن الهش والبيوت القصديرية والعشوائية ومنح سكنات لائقة للمواطنين في أماكن آمنة وفق دراسات للأرضية والمواقع.

وهنا نشيد عاليا بإنجازات وزارة السكن وما يتبعها من تهيئة للمحيط وتوفير المرافق العمومية والتربوية، كما نثمن مجهودات وزارة الداخلية، في عمليات الترحيل ومايتبعها من الهدم الفوري للمساكن الهشة حتى لا تستغل من جديد واسترجاع العقار لاستغلالها كمساحات خضراء أو مرافق للرياضة أو التربية.

السيد الوزير،

إن هذا القانون يتوافق مع توصيات ولوائح هيئة الأمم المتحدة في كثير من النقاط وهو يجاري قوانين الدول المتقدمة في هذا الشأن.

ومع ذلك، هناك بعض النقاط والملاحظات يمكن استدراكها عن طريق التنظيم ومنها:

نصت المادة 24 على الأخطار المحدقة والكوارث المترتبة للبنايات إلا أن خطرا واحدا لم يذكر وهو خطر البناء تحت الأسلاك الكهربائية ذات الضغط العالي والمتوسط.

المادة 7 لم تتكلم عن خفض الآثار غير المباشرة للكوارث، مثل الركود التجاري أو الخسائر الاقتصادية التي تلي الكوارث.

في أغلب البلدان وخاصة لوائح الأمم المتحدة، التركيز على المجتمع المدني ومنحه الأولوية في هذا القانون نصت عنه المادة 11 وهو ما يجب تفعيله.

نصت المادة 9 على وجوب توافق عدد المستخدمين والوسائل المادية في الهيئات العمومية المتداخلة في الكوارث معدلا يتناسب مع احتياجات البرامج المعتمدة، لكن هناك غموضا في كيفية التناسب المنصوص عليه فوجب التكلم عن العامل المؤهل والمتدرب والمتكوّن.

المادة 64 نصت على وجوب نزع الملكية لأصحاب الأراضي التي يمكن أن تقع في خطر الكوارث أو أنها تسبب كوارث، لكنها لم تنص على آلية النزع ولا طرق التعويض.

السيدالوزير،

لله الحمد، هذا القانون فيه أغلب المحاور الخمسة

المتضمنة في لوائح الأمم المتحدة:
- منح الأولوية للحد من الأخطار، وعدم التهاون.
- تحسين المعلومات المتعلقة بالمخاطر.
- بناء ثقافة السلامة والقدرة على مواجهتها.
- الحد من المخاطر في القطاعات الرئيسية.
- تعزيز التأهب والاستجابة للكوارث.

ولقد حددت لوائح هيئة الأمم المتحدة وارتكزت على أربعة محاور لتجاوز الكوارث بأقل الأضرار وهي:
- التخطيط للطوارئ.
- تحليل القدرة.
- رصد الأخطار.

إدارة المعلومات والاتصالات.

وهنا أتكلم عن إدارة المعلومات والاتصالات، بإنشاء قاعدة بيانات، ووجود إحصائيات دقيقة لمعرفة الأضرار وما يلزم لها من دعم وإسناد، وهذا لتحرك فعال ومحدد ودقيق وعدم التخبط، وحسن الاتصال والتواصل تحسبا لكل الاحتمالات.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد يحي شارف، فليتفضل.

السيد يحي شارف: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

تحية طيبة أما بعد؛

السيد المجاهد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد ممثل الحكومة، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله.

تشهد الجزائر كبلد موجود في منطقة معرضة لمختلف الكوارث الطبيعية تحديات هائلة، تتمثل في الزلازل والفيضانات والحرائق والجفاف، لقد أسفرت هذه الكوارث في الماضي عن خسائر بشرية ومادية هامة، ومؤخرا تبين أن الأضرار قد تصبح جسيمة أكثر، خاصة بعد وقوع فيضانات في باب الوادي وغرداية، بالإضافة إلى زلزال في بومرداس.

استجابة لتلك التحديات، أصدر رئيس الجمهورية توجيهات بإدراج ضرورة تحضير البلاد لمواجهة الكوارث، وقام السيد الرئيس عبد المجيد تبون بتوسيع مهام الدرك الوطني للمشاركة في عمليات التدخل أثناء الكوارث والأخطار الكبرى.

التدابير الرئيسية المقترحة:

الفحص والتقييم الدوري: يعد تنفيذ فحص دوري وتقييم للمخاطر الطبيعية والإنسانية من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها لتعزيز سبل الوقاية، ومن خلال تحليل البيانات الجغرافية والمناخية يمكن تحديد المناطق المعرضة للمخاطر واتخاذ الإجراءات الوقائية الملائمة.

تعزيز البنية التحتية المقاومة: يعد الاستثمار في تحسين البنية التحتية أمرا أساسيا لتعزيز سبل الوقاية، ومن بين الإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد تدعيم المباني لتحمل الزلازل، وتطوير نظم الصرف الصحي لمقاومة الفيضانات، وتحسين وسائل الإجلاء.

التوعية والتثقيف: يسهم تعزيز التوعية في تجنب خسائر بشرية، ومن بين الطرق التي يمكن من خلالها تعزيز التوعية هي حملات دورية للتوعية حول السلوكيات الآمنة في حالات الطوارئ.

تدريبات للتأهب: تعزز التدريبات المنتظمة لفرق الإنقاذ والسلطات المحلية الجاهزية والتنسيق الفعال للتعامل مع الكوارث.

التعاون الدولي والإقليمي: يعزز التعاون الدولي والإقليمي تبادل المعلومات والدعم، مما يعزز القدرة على التصدي للتحديات الكبيرة.

التكنولوجيا والابتكار: يمكن لاعتماد تكنولوجيا حديثة تعزيز نظم الإنذار المبكر وتحسين التنبؤ بالكوارث.

التنسيق بين القطاعات والجهات المعنية: يعزز تحسين التنسيق بين القطاعات الحكومية والجهات المعنية الاستجابة السريعة والمنسقة.

تعزيز القدرات الإنسانية: يعزز توفير التدريبات المستمرة للكوادر البشرية الاستعداد والقدرة على التعامل مع حالات الطوارئ.

التركيز على الاستدامة البيئية: يساهم تكامل العناصر

البيئية في سياسات الوقاية في الحفاظ على استدامة الإجراءات.

مواجهة التحديات الإنسانية: يتضمن تكامل الوقاية مع التحديات الإنسانية دعم التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل المستدامة.

هذه المقترحات تهدف إلى تعزيز سبل الوقاية من الكوارث الطبيعية ومواجهة آثارها في الجزائر، وهي مقترحات جيدة وقابلة للتنفيذ إلا أنها تحتاج إلى دعم وتمويل كافيين من الحكومة الجزائرية.

وفيما يلي بعض الملاحظات على هذه الاقتراحات:

الفحص والتقييم الدوري: يعد هذا الإجراء أساسيا لتحديد المناطق المعرضة للمخاطر واتخاذ الإجراءات الوقائية الملائمة، ومن المهم أن يتم الفحص و التقييم بشكل دوري لتحديث المعلومات وضمان فعالية الإجراءات الوقائية.

تعزيز البنية التحتية المقاومة: يعد هذا الإجراء استثمارا طويل الأجل ولكنه يستحق العناء، ومن المهم أن يتم التخطيط لهذا الاستثمار بعناية وتنفيذه على مراحل.

...(التوعية والتثقيف: يعد هذا الإجراء ضروريا لتوعية المواطنين بمخاطر الكوارث الطبيعية وكيفية التعامل معها، من المهم أن تتم التوعية من خلال وسائل مختلفة ومتنوعة لضمان وصولها إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين.

تدريبات للتأهب: يعد هذا الإجراء ضروريا لتعزيز جاهزية فرق الإنقاذ والسلطات المحلية للتعامل مع الكوارث ومن المهم أن يتم التدريب بشكل دوري وواقعي لضمان كفاءة فرق الإنقاذ.

التعاون الدولي والإقليمي: يعد هذا الإجراء ضروريا لتبادل المعلومات والدعم والاستفادة من الخبرات الدولية، ومن المهم أن يتم التعاون مع الدول المجاورة والدول ذات الخبرة في مجال إدارة الكوارث.

التكنولوجيا والابتكار: يمكن لاعتماد تكنولوجيا حديثة تعزيز نظم الإنذار المبكر وتحسين التنبؤ بالكوارث)...

السيد الرئيس: شكرا؛ قدّم تدخلك مكتوبا، الكلمة الآن للسيد سالم بن امبارك، فليتفضل مشكورا.

السيد سالم بن امبارك: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، الفاضل المجاهد صالح ڤوجيل الموقر،

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الجمع الكريم،

السلام عليكم.

يحظى نص القانون المعروض علينا بأهمية كبيرة نظرا لما شهدته بلادنا في الآونة الأخيرة من كوارث طبيعية وتكنولوجية أثّرت بشكل مباشر على المواطن في أمنه واستقراره، مما يتطلب تدخل الدولة لسن قوانين تحمي المواطن وممتلكاته من أخطار هذه الكوارث، وبالتالي فإن الهدف منه سن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، حيث نثمن مجهودات الدولة في هذا الإطار، خاصة ما جاء به النص من إجراءات عملية يمكن أن تقلل من حدة الأخطار المحدقة التي يمكن أن تشكل تهديدا للإنسان وبيئته.

وباستقراء مواد هذا القانون تشد الانتباه المادة 7 التي جاءت على ذكر الأهداف الاستراتيجية للوقاية والتدخل والحد من الأخطار التي تسببها الكوارث والتي حصرتها فيما يلي:

- خفض عدد الوفيات.
- خفض عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث.
- خفض الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث.
- خفض الاضطرابات فيما يخص الخدمات القاعدية.

وفي هذا الصدد أود أن أستقرئ المادة 33 وأتوقف عندها والتي تنص على أنه: «تشكل المخاطر المتعلقة بالرياح القوية والتهاطل الكبير للأمطار والرياح الرملية والعواصف الثلجية وموجات الحر والبرد، وأخطار مناخية قصوى في مفهوم أحكام هذا القانون».

سيدي الوزير،

هنا أتوقف عند المادة 33، حيث - مثلا - عندنا في الجنوب وخاصة أدرار، تيميمون، بني عباس، ظاهرة زحف الرمال على القرى والبساتين مما يضطر العديد من المواطنين إلى

مغادرة سكناتهم وإلا تغمرها الرمال، وهنا وجب التنويه بنظام الحماية المعروف عندنا «أفراق السد» الذي يسد الرمال وذلك منذ وقت مضى من عهد أجدادنا إلى يومنا هذا، وذلك بإدراج مشاريع لفائدة البلديات من شأنها وقف زحف الرمال من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على النمط العمراني للمنطقة ومن ثم عدم هجرانها.

أما ما جاء في المادة 35 المتضمنة للأحكام الخاصة بمجال الوقاية من أخطار الحرائق يتعين في مخطط الوقاية من أخطار الحرائق اتخاذ التدابير بتوفير المواد والعتاد اللازمة لتفادي مثل هذه الكوارث.

سيدي الوزير،

إذا كان من الممكن، لأنه تحدث لنا بعض الكوارث في المحولات الكهربائية في موسم الصيف بالجنوب، الحمد لله، قد أكرمك الله بأنك زرت وتعرف كل المناطق الجزائرية، نحن درجة الحرارة تصل عندنا إلى 60 درجة، كيف يستطيع العامل أن يذهب إلى منزله في منتصف النهار ليتناول الغداء ثم يرجع؟ نريد أن تكون ساعات العمل متواصلة في فصل الصيف، مثلما كانت في السابق، لأن المحركات الكهربائية قد تنفجر في ذلك الوقت بسبب ضغط المحركات التي تشتغل في الإدارات وفي السكنات، فهذا يشكل خطرا لأنه قد تحترق تلك المحركات الكهربائية وبالتالي هذا يؤثر على السكنات التي بجوارها.

ولهذا نطلب من سيادتكم ومن السيد الرئيس والدولة سن قانون خاص بالجنوب...

السيد الرئيس: شكرا بارك الله فيك؛ الكلمة الآن للسيد كمال خليفاتي، فليتفضل مشكورا.

السيد كمال خليفاتي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

الحضور الكرام،

سلام الله عليكم.

السيد الرئيس،

لقد عرفت الجزائر عبر تاريخها الطويل العديد من الكوارث الكبيرة والمتوسطة التي كانت لها آثار جسيمة ونتائج مأساوية سواء بشرية أو مادية وقد سعت إلى تحسين أدائها واستعدادها لمواجهة هذه الكوارث الطبيعية، حيث سخرت كل الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية والتنظيمية وحددت الفاعلين في مجالات التدخل والوقاية، ووضعت خططا واستراتيجيات وكيفيات التعامل مع حالات الأزمات والكوارث، خاصة في مجال الوقاية والتدخل الميداني أثناء وبعد الكارثة، ووضعت خططا واستراتيجيات لكيفيات تعاملها مع الحالات والأزمات والكوارث.

لكن رغم كل ذلك، ما تزال الكوارث الطبيعية تتسبب في خسائر معتبرة وجسيمة ومؤلمة في الأرواح والممتلكات، على هذا الأساس صدر قانون 2004 المتعلّق بالوقاية من الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة والذي أثبت التطبيق الميداني عدم مواكبته للتغيرات الكثيرة والتحديات المحدقة.

كذلك فإن النص المعروض علينا اليوم، جاء لسد الثغرات المسجلة والنقائص الملحوظة مع الواقع الجديد والأنماط التسييرية العصرية.

السيد الرئيس،

يرى بعض المختصين في الاستشراف البيئي والخبراء في الأرصاد الجوية بأن هذا القانون جاء متأخرا نوعا ما، خاصة أن الجزائر من الدول الواقعة في خطوط جيولوجية معرضة للكوارث وأكثرها الزلازل.

وفي المجمل، فإننا نثمن هذا القانون حسب محتواه الذي يهدف إلى وضع الترتيبات القانونية والمادية والتكنولوجية والهيكلية لمواجهة مختلف الأخطار والكوارث وفق استراتيجيات مستقبلية متماسكة للدفاع المدني وبما يسمح للسلطات العمومية من إدارة فعالة للطوارئ والكوارث عند حدوثها.

السيد الرئيس، إذا كانت الكوارث الطبيعية، هي مخاطر غير متوقعة ومنتظرة في مجملها ـ لا يعلمها إلا الله ـ لم يتمكن الفكر الإنساني من معرفة مكانها، تاريخها، ووقت حدوثها خاصة الزلازل والبراكين وغيرها.

إلا أن الإنسان تمكن من وضع آليات وإمكانيات ووسائل متنوعة للتخفيف من هذه الكوارث وآثارها ونتائجها، لكن هناك كوارث ومخاطر يحدثها الإنسان قد تكون آثارها أكبر

من تلك الطبيعية، ومن الأمثلة: حرائق الغابات والتجارب النووية والجراثيم الاصطناعية والأوبئة، وللأسف، فإن الجزائر خلال الفترات الماضية تعرضت لحرائق مدبرة خطيرة كانت نتائجها وخيمة على الدولة والشعب.

لذلك، وبصفتي ممثلا للشعب أطلب تسليط أقصى العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم حتى الإعدام.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

وبالرجوع إلى فحوى القانون الذي أمامنا، لدي جملة من الأسئلة والاقتراحات ارتأيت تقديمها؛ من ذلك، هل في رأيكم أن العقوبات المقررة في النص، كافية لردع المخالفين؟ ذلك أن العقوبات ضعيفة وغير ردعية في رأيي.

يجب معاقبة المعتدين على أراضي الدولة والقضاء على الأحياء الفوضوية على ضفاف الوديان والمنحدرات ومحاربة ظاهرة البناء دون رخصة كإجراءات استباقية للحد من خطر الكوارث المتوقعة.

وحفاظا على الأرواح كذلك، وجب الإسراع في إيجاد حلول عملية وسريعة لترحيل قاطني الأحياء السكنية العتيقة الآيلة للسقوط، حفاظا على الأرواح وتجنبا للكوارث والأمثلة على ذلك كثيرة في عدة ولايات الجزائر ووهران مثلا وهنا أفتح قوسا، السيد الوزير، كنت قد راسلتكم في السنة الماضية بشأن 9 عائلات في حي «قومبيطا» بوهران يقطنون في بناية آيلة للسقوط، يعني في الخانة الحمراء، ومصالح الوزير الأول تحركت وبعثت للدائرة والوالي، وعند اتصال هاته العائلات برئيس الدائرة، قال لهم بأن الملف هو على مستوى الوالي ولا نستطيع ترحيلكم بحجة أنهم مستأجرون منذ سنة 1962 في هذه البناية، يرجى التدخل، السيد الوزير.

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا بارك الله فيك؛ الكلمة الآن للسيد صالح رقيق، فليتفضل مشكورا.

السيد صالح رقيق: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، الأب المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

إطارات مجلسنا الموقر،

أحييكم بتحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن نص القانون الذي هو بين أيدينا قد أتى بعد تسجيل النقائص وعدم الوضوح في المفاهيم والتسميات المرتبطة بقواعد الوقاية للحد من أخطار الكوارث في إطار القانون 04 ـ 20 الساري المفعول وظهور أخطار جديدة تهدد العالم برمته كخطر التكنولوجية الحيوية والأخطار السيبرانية وغيرها...

يأتي هذا القانون لتدارك هذه النقائص ومواكبة الأحداث الدولية وتصحيح المفاهيم كما وكيفا وتدعيم ترسانة القوانين والإصلاحات التي أقرها السيد رئيس الجمهورية في إطار التزاماته (54) وبالتحديد الالتزام (33) والمتعلق بضمان إطار معيشي نوعي لمواطن يحترم متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

من خلال دراستنا لهذا القانون ارتأيت إدراج بعض النقاط والتساؤلات التالية:

1ـ بالنسبة للكوارث، هل تفعيل مخطط تنظيم النجدة (ORSEC) بشكله الحالي يستجيب لمتطلبات المرحلة الحالية ويتماشى مع القانون الجديد؟ أم هل وجب إعادة دراسته وتدعيمه من جديد عبر مختلف ولايات الوطن؟

2ـ تتفاوت الأخطار والكوارث من حيث شدة وقعها وتأثيرها ومدة زوال خطرها، ما هي التدابير التي ستتخذها الدولة للتمويل اللازم لكل منها على حدة؟

3ـ ماهي قدرتنا على توفير واستعمال أجهزة الإنذار الحديثة للكوارث الطبيعية في إطار منظومة الإنذار المبكر؟

4ـ في إطار العمل الوقائي، أقترح إطلاق دراسة وطنية على مستوى كل ولاية لتحديد أماكن الخطر لمنع إنشاء التجمعات السكنية وإقامة المشاريع التنموية عليها للحد من الخسائر البشرية والمادية، التي تخلفها السيول والفيضانات والانزلاقات الصخرية وخطر الانجراف مع

الأخذ بعين الاعتبار تحديد ضفاف الأودية، أقول وأكرر مع الأخذ بعين الاعتبار تحديد ضفاف الأودية وتسجيل عملية لتوتيدها أو بما يعرف (Bornage de rives) لمنع التعدي عليها وكبح مخاطرها.

وفي الأخير، اسمحوا لي بصفتي عضو لجنة الدفاع الوطني بمجلسنا الموقر، أن أشيد بالعمل الجبار الذي يقوم به أفراد الجيش الوطني الشعبي وأفراد الحماية المدنية لمساعدة المواطنين في الكوارث الطبيعية وتعريض أنفسهم للخطر خدمة للوطن والمواطن فلهم منا كل التقدير والإجلال.

شكرا على كرم الإصغاء، تحيا الجزائر المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد الرئيس: شكرا؛ والكلمة الآن للسيد نور الدين حبيب، فليتفضل مشكورا.

السيد نور الدين حبيب: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أستغفر الله إلا في محبتكم، فإنها حسنات يوم ألقاه فإن زعموا بأن الحب معصية فالحب أحسن ما يعصى به الله.

نشكر لجنة الشؤون القانونية رئيسا وأعضاء على التقرير التمهيدي الذي قدمته.

إن التحولات الحرجة التي باتت تمس بالوضع البيئي والمناخ قد أسفرت عن مخاطر بيئية وكوارث طبيعية عديدة ومختلفة، أثرت بصفة مباشرة على حياة الفرد والمجتمع والدولة ككل، الشيء الذي جعل العلماء والمتخصصين في هذا المجال يتحدثون عن عصر جيولوجي جديد استجابة لمواجهة التحديات الخطيرة التي يشهدها الكون.

إن هذا النص ـ بلا شك ـ سوف يعالج الاختلالات والنقائص المسجلة والملاحظة ضمن القانون السابق الذي عجز عن احتواء المخاطر الطبيعية والبيئية المحدقة بالجزائر، هذا من جهة وتدعيم القدرات المادية والبشرية والتقنية للصمود، أو على الأقل، التخفيف من هاته المخاطر من جهة أخرى.

وكما تعرفون فإن الجزائر تعد من بين المناطق الزلزالية والتي كانت كلها مدمرة، ولنا في ذلك في ولاية الشلف ذكريات أليمة وآثار وخيمة أثرت ومازالت تؤثر على ساكنة وهياكل الولاية لحد الآن، ولعل توجه السلطات العمومية نحو اعتماد البناء الجاهز بعد زلزال الشلف هو حل استعجالي وخيار استراتيجي ضمن مخططات الوقاية والحد من أخطار الزلازل.

إن السؤال الذي يطرح نفسه بحدة هو كيفية التعامل مع البنايات القديمة والمدن العتيقة ومدى احترام المعايير الدولية المضادة للزلازل في البنايات الحديثة التي تعرفها الجزائر، وخاصة تلك التي يقوم المواطنون ببنائها؟

السيد الرئيس،

إن ولاية الشلف التي سميت على نهر الشلف ولا أقول واد الشلف الذي يعرف تدهورا رهيبا وهو في حالة مزرية بسبب الإهمال واللامبالاة مما أدى إلى تراكم الردوم وأصبح مكبا للنفايات مما نتج عنه العديد من الأخطار البيئية.

وبصفتي ممثلا للولاية، أطلب من السيد وزير الداخلية أن يخصص ميزانية خاصة لهذا النهر الذي يعد أطول نهر في الجزائر، تعيش على ضفافه العديد من الأسر والعائلات، فضلا عن استعمال مياهه للسقي والعمل الفلاحي والصناعي، ونحن كلنا أمل على أن وزير الداخلية المشهود له بالعمل الميداني لم ولن يبخل في تقديم الدعم والاعتماد المالي وتهيئة هذا النهر الذي يعد رمزا لسكان الولاية.

إن الجزائر تعتبر من الدول التي تعرف فيضانات عديدة، وتقريبا كل سنة، والتي غالبا ما يتسبب فيها الإنسان لأسباب عديدة منها: البناء في الوديان وعدم احترام قواعد العمران، وعدم تنقية وتطهير الأودية والمجاري المائية، لذلك من الضروري والمستعجل وضع مخططات استشرافية ووقائية يشارك فيها كل الفاعلين من جماعات محلية ومصالح الغابات والري والأشغال العمومية والبيئة والحماية المدنية وغيرهم.

السيد الرئيس،

لقد ابتليت الجزائر كغيرها من دول العالم بجائحة كورونا والتي حصدت الآلاف من الأرواح، من بينهم أقارب وزملاء لنا وموظفون من مجلس الأمة رحمهم الله جميعا وأسكنهم فسيح جناته.

هذا الوباء الذي زرع الرعب والخوف في نفوس المواطنين وأثر على التنمية الاقتصادية للبلاد، بحيث تعطلت العمليات التنموية والحركات الإنتاجية والتجارية وهنا يجب أن نشيد بالعمل الجبار والمشرف الذي قامت

به الدولة الجزائرية بحرص وهمة كبيرين في مواجهة هاته الجائحة، دون أن ننسى الدور الفعال للجيش الأبيض في قطاع الصحة عامة، فضلا عن دور الأسلاك الأمنية الأخرى والمجتمع المدني وتضامن مجتمعي وتكافل عائلي.

السيد الرئيس،

إن عملية إدارة المخاطر الطبيعية لم تعد عملية رسمية فقط تضطلع بها السلطات العملية أو يتكفل بتنظيمها إطار تشريعي خاص، بل هي عملية تشاركية يقوم بها مختلف الفاعلين الاجتماعيين وكذلك مختلف الأفراد أينما وجدوا، وهو ما يجعل من العمليات التوعوية والإعلامية ضرورة قصوى يجب أن تتبناها مختلف المؤسسات الإعلامية والهيئات العلمية والتربوية.

وختاما، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد شفيق سي علي، فليتفضل مشكورا.

السيد شفيق سي علي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن نص القانون المتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، نجده مهما لعدة اعتبارات:

1ـ جاء ليتجاوز الضعف في الإطار القانوني المرتبط بمجال الوقاية والتنبؤ، حيث إن القانون رقم 04 ـ 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى، يعرف عدة نقائص بسبب عدم وجود أهداف دقيقة للحد من آثار المخاطر الكبرى وعدم وجود جدول زمني للتنفيذ، غياب آليات التنفيذ مع عدم تحديد مسؤوليات كل قطاع وعدم تحديد كيفيات التمويل.

2ـ نص القانون انبثق عن الالتزام الثالث والثلاثين (33) لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي ركز فيه على العمل لضمان إطار معيشي نوعي يتطلب التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وحماية الثروات التي تزخر بها بلادنا.

3ـ إن الجزائر، بحكم موقعها الجغرافي والظواهر الطبيعية التي تسجلها، معرضة لعدد من الأخطار الكبرى التي تستلزم تسييرا مناسبا لها.

معالي الوزير،

إن الوقاية من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، يتطلب وضع استراتيجية وطنية واضحة المعالم، متضمنة مخططا وقائيا لكل خطر، مع إجراء تشخيص للخصوصيات الإقليمية، بما تتضمنه على الأقل:

1ـ للوقاية من الفيضانات؛ يجب العمل بصرامة على:

ـ منع امتداد وتوسع السكنات في المناطق المعرضة للفيضانات دون اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية.

ـ وكذا ردع عمليات البناء الفوضوي على ضفاف الأودية وبالمواقع المنخفضة وأماكن سيلان المياه.

كتدابير وقائية نقترح: تعداد المناطق المهددة بالفيضانات ووضع خارطة وطنية خاصة بها.

السيد الوزير،

2ـ للوقاية من الحرائق؛ يجب وضع نظام يدمج القطاعات المعنية، مع تبني سياسة ردعية، وقائية وتوعية، من خلال:

ـ عمليات التنظيف الموسمية.

ـ فتح مكبات تفريغ النفايات الصلبة على مستوى جميع البلديات تجنبا لرميها عشوائيا في المناطق الغابية، ونقترح على سيادتكم أن يتم ربط منح رخص البناء والهدم على مستوى البلديات بضرورة تقديم المستفيد تعهد ووثيقة تثبت تفريغ المواد الموجهة للإنجاز، في المفرغات المخصصة لذلك، مما يعود أيضا بالفائدة على الخزينة العمومية.

ـ تدريب العاملين في قطاع الغابات واقتناء معدات المراقبة والتدخل هي من أكثر الأولويات إلحاحا، هنا نقترح على سيادتكم بالتنسيق مع المصالح المختصة زيادة المناصب المالية من أجل التوظيف في قطاع الغابات من جميع الرتب، فمن غير المعقول ـ على سبيل المثال ـ ولاية عين تموشنت لم تشهد التوظيف في هذا القطاع منذ سنة 2015 مع العلم أن المساحة الغابية تشكل أكثرمن ثلث مساحة الولاية.

3ـ للوقاية من الزلازل؛ لابد من العمل على محورين: المحور الأول: الاستمرار في دراسة مدى هشاشة المباني

الاستراتيجية في المدن الكبرى مع تقييم المخاطر الزلزالية للأنسجة الحضرية.

المحور الثاني: التطوير السريع لدراسات الاختبار الزلزالي للمباني، لاسيما الاستراتيجية منها، مع عصرنة آليات وطرق البناء بصفة عامة، بما يتوافق مع خصوصية المناطق المعرضة أكثر لخطر الزلازل.

شكرا ـ معالي الوزير ـ على سعة صدركم، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: الكلمة الآن للسيد جلول حروشي، فليتفضل مشكورا.

السيد جلول حروشي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، المجاهد صالح ڤوجيل الموقر،

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الجمع الكريم،

السلام عليكم.

في البداية، أود أن أثمن تقديم هذا النص الهام والهام جدا، من طرفكم ـ سيدي الوزير ـ والذي يعتبر أول نص تقدمونه بصفتكم وزيرا للداخلية أمام أعضاء مجلس الأمة، والذي يهدف إلى سن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، جاء هذا القانون مواكبة للأحداث الدولية التي شاركت فيها الجزائر، لا سيما اتفاق باريس للتغيرات المناخية لعام 2015، وكذا إطار «سنداي» للحد من أخطار الكوارث لعام 2015 الذي أدخل مفاهيم جديدة ممثلة في إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير،

في إطار استظهار مضامين هذا النص فإن هناك خصوصيات تخص منطقة دون أخرى نذكر منها ما يلي:

أولا، ما جاءت به المادة 61 والذي هو الفرع الثالث والخاص بالبنى التحتية والبنايات ذات القيمة الاستراتيجية فنرى أن نظام السقي «بالفقارة» حيث كانت «الفقارة» نظام ري تقليدي، ولازالت تشكل مكوّنا هاما يلعب أدوارا اجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية، حيث يعبّر عن عبقرية الإنسان بالواحات، ويعد أحسن نموذج عقلاني في استهلاك المياه الجوفية، وتثبيت الساكنة في المناطق الريفية وتوطيد علاقتهم بأرضهم، كما أنها ذات بعد عالمي نظرا لتشابهها مع بعض الأنظمة المماثلة في عديد من الدول، فهو مايستدعي الضرورة الملحة لنص تشريعي يعترف «بالفقارة» كنظام ري تقليدي وكموروث حضاري، إنساني، مادي حي.

لذا نلتمس منكم، سيدي الوزير، إدراج الفقارة في المخطط العام ضمن مشتملات المادة 61 من نص هذا القانون والتي تنص على أنه: تخضع البنى التحتية والبنايات ذات القيمة الاستراتيجية أو التراثية لدراسات درجة الهشاشة لغرض حمايتها من أخطار الكوارث بسبب حساسيتها أو موقعها أو طريقة إنجازها أو لقدم تشييدها.

ثانيا: الفرع الرابع للأحكام الخاصة بمجال الوقاية وهو ما تحدثت عنه المادة 33 و 34.

سيدي الوزير، نلتمس من سيادتكم الأخذ بعين الاعتبار درجة الحرارة القصوى خاصة في فصل الصيف بالمناطق الجنوبية وذلك بتفعيل نظام الدوام من الساعة السابعة إلى الواحد زوالا، كما سبق وذكره زميلي.

كما ألفت عنايتكم الموقرة، سيدي الوزير، إلى ظاهرة زحف الرمال والتصدي لها في ربوع المناطق الصحراوية وإدراجها ضمن الأحكام الخاصة في مجال الوقاية من الأخطار المناخية القصوى.

دون أن ننسى، سيدي الوزير، الآثار الناتجة عن بقايا التفجيرات النووية بالجنوب بكل من رقان بأدرار وإينكر بتمنراست، والتي أضرارها مازالت إلى يومنا هذا يعاني منها المواطن بكثير من الأمراض، لذا نرجو منكم، سيدي الوزير، أخذها بعين الاعتبار.

وفي الأخير، أتوجه إليكم بالشكر الجزيل، السيد معالي الوزير، لما لاحظناه عليكم من الجدية في الاهتمام والتكفل بانشغالات السادة أعضاء مجلس الأمة، وهذا ليس بغريب

على شخصكم الكريم وبارك الله فيكم جميعا، شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد مولود مبارك فلوتي، فليتفضل مشكورا.

السيد مولود مبارك فلوتي: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يكتسي نص القانون المعروض أمامنا، المتضمّن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، أهمية كبيرة وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

ـ سد الفراغ التشريعي ومعاجلة النقائص وتعزيز المنظومة القانونية، مما يسمح بتحسين مهام الوقاية والتنبؤ وتحسين الحوكمة، والتكفل بالكوارث أثناء وبعد حدوثها من خلال تحديد المسؤوليات والمهام، ومعالجة نتائجها، وتحليل أسبابها واستخلاص الدروس.

ـ ظهور أخطار جديدة مرتبطة بتطور المجتمع والعلوم والتكنولوجيا.

ـ موقع وخصوصية الإقليم الوطني وشساعته وتنوعه الجغرافي، وخضوعه لظواهر طبيعية ومناخية متعددة.

ـ مطابقة الإطار التشريعي الوطني مع مضمون الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر، لاسيما اتفاقية باريس الخاصة بالمناخ وإطار «سنداي».

سيدي الرئيس،

إن الكوارث الطبيعية التي مست الجزائر في السنوات السابقة، مثل الزلازل والفيضانات والحرائق، وتجندت مصالح الدولة المختلفة وكل فئات المجتمع في سلوك حضاري تضامني ومسؤول لمعالجة آثارها ونتائجها، قد أبانت بعد تحليل أسبابها، أن منها ما كان يمكن تفاديه، أو تخفيف أضراره لو أخذت بعين الاعتبار قواعد الوقاية وشروط الأمن، واحترمت معايير البناء وفعلت إجراءات الرقابة والمتابعة، واستشرفت عواقب قدم واهتراء المرافق والتجهيزات والبنايات وعدم صيانتها، وحّينت وسائل وأساليب التدخل.

وتستحضرنا هنا حصيلة الخسائر المادية والبشرية الثقيلة، لزلزال بومرداس لسنة 2003، حيث كان من أسباب عدم استطاعة كثير من البنايات الحديثة مقاومة الزلزال بسبب الغش وعدم الالتزام بقواعد الأمن في مجال البناء والعمران، وغياب الرقابة والمتابعة أثناء الإنجاز وهنا دون التهوين من شدة الزلزال.

كما أن كثيرا من الفيضانات التي سجلت في السنوات السابقة، ونتج عنها في بعض الأحيان تسجيل ضحايا بشرية وخسائر مادية كبيرة مست الأملاك العامة والخاصة، كان من أسبابها عدم احترام أدوات العمران ومخططات التهيئة وشغل الأراضي والبناء على أراض غير مؤهلة لذلك، وعلى حواف وجوانب الوديان وداخّل مساراتها، وقدم واهتراء بعض المرافق ونقص صيانة السدود وغيرها، وخير مثال على ذلك فيضانات شهر نوفمبر الأخيرة بولاية سكيكدة الناتجة عن نسبة تساقط الأمطار الكبيرة وامتلاء سد زردازة بما يفوق قدرته الاستيعابية التي تراجعت من 31 مليون م^3 إلى 11 مليون م^3 فقط، بسبب قدمه، حيث تم إنجازه بين سنتي 1929 و 1945 ومعاناته من ظاهرة التوحل التي أدت إلى امتلاء جزء كبير منه بالأوحال والطمي، مما دفع بالمسؤولين في عين المكان إلى إفراغ جزء من مياهه خوفا من انهياره، وتسبب ذلك في حدوث فيضانات كبيرة وإغراق المنطقة المنخفضة من ولاية سكيكدة بالمياه.

هنا يتضح بشكل جلي التقصير الكبير، أولا، في صيانة هذا السد الذي يعود للحقبة الاستعمارية ـ كما ذكرت ـ حيث وصلت وضعيته إلى استحالة التدخل، حيث تراكم الأوحال والطمي أدى إلى نقصان نحو 70٪ من طاقته وأصبح يشكل خطرا حقيقيا على السكان والممتلكات، وثانيا، رغم وجود دراسة جاهزة وتوفر الأرضية لإنجاز سد بديل وهو سد بوشطاطة وبالتالي معالجة خطر انهياره، واستيعاب الكميات الهائلة من المياه وتفادي كوارث الفيضانات، لكن للأسف، مازال هذا المشروع حبرا على ورق، وننتهز فرصة تواجدكم

معنا، السيد الوزير، كي نطالب الحكومة بالإسراع في وضع هذه الدراسة حيز التنفيذ، والشروع فورا في إنجاز هذا المشروع الهام والمستعجل.

والشيء نفسه يمكن قوله عن تواجد مدن وتجمعات سكانية بمحاذاة المركبات البتروكيماوية التي بنيت، منها ما بني فوق قنوات الغاز الطبيعي، كما هو الحال في سكيكدة وأرزيو وحاسي مسعود، وهنا نتساءل عن مشروع تحويل السكان إلى أماكن بعيدة تقيهم خطر حدوث انفجارات بها لاقدر الله، إضافة إلى ضرورة معالجة مشكلة تلوث البيئة والمحيط، التي تسببت في مخاطر صحية كبيرة للسكان والنبات جراء انبعاث مختلف أنواع الغازات السامة من هذه المركبات.

شكرا سيدي الوزير، سيدي الرئيس، على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: السيد أحمد بدّة قدم تدخله كتابيا، ولهذا ننتقل مباشرة إلى السيد محمد الهاشمي دبابش، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد الهاشمي دبابش: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد ممثل الحكومة، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السادة الإطارات،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

إن هذا القانون الذي بين أيدينا، يندرج ضمن تحيين منظومتنا التشريعية التي تنبثق من الالتزامات (54) للسيد رئيس الجمهورية أين ركز في التزامه (33) على العمل لضمان إطار معيشي، نوعي، يحترم متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والمحافظة على الممتلكات وحماية الثروات التي تزخر بها بلادنا.

إن المخاطر الكبرى هي حتمية مهما تعددت المسببات وجب التأقلم والتكيّف معها بوضع استراتيجية مشتركة بين مختلف الفاعلين أي صناع القرار، التقنيين والمختصين والمواطنين وأنه لابد من الاستفادة من التجارب السابقة لمعرفة الخطر جيدا والمناطق الحساسة وهذا لوضع خطط فعالة وواضحة للوقاية والحماية والتقليل من الخطورة عند التحول إلى كارثة.

في إطار التنمية المستدامة، صنفت 10 أخطار تواجهها الجزائر حسب درجة وقوعها في مكان ما، فكل منطقة معرضة للخطر بسبب موقعها الجغرافي وكذا طبيعة نشاطها.

ولتجنبنا أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة لابد من الاستفادة من خبراتنا السابقة في تجاوزنا عدة كوارث وكذا الأخذ بالتدابير الآتية:

1ـ ضرورة العمل على تكريس وخلق ثقافة تعامل مع المخاطر لدى المواطن، كما أن غرس مفهوم المواطنة والمشاركة المجتمعية للحد من المخاطر أمر لابد منه.

2ـ ضرورة إدماج مخططات التعمير بمخططات المخاطر الكبرى قصد التقليل من خطورتها وهذا وفقا لمبادئ التنمية المستدامة.

3ـ الاستغلال الأمثل والأقصى للتكنولوجيا الحديثة مثل إنشاء أجهزة للمراقبة والإنذار المبكر في المناطق المعرضة للخطر.

4 ـ وضع خطط فعالة في إطار الحوكمة وتستند بإجراءات قانونية وتشريعية من خلال 3 مراحل:

1 ـ مرحلة ما قبل الكارثة: أي الاستعداد للكارثة.

2 ـ مرحلة الكارثة: أي كيفية مواجهة هذه الكارثة والوسائل والطرق المخصصة لها.

3 ـ ما بعد الكارثة: أي مرحلة تقييم واستخلاص النتائج.

5 ـ ضرورة التنسيق بين مختلف القطاعات في مواجهة الخطر وكذا الاستفادة من الخبرة الجامعية وإنشاء مخابر بحث خاصة وفتح تخصصات في مجال الوقاية وتسيير المخاطر.

وختاما، لا يسعنا إلا أن نثمن ما جاء به هذا القانون، باعتباره يركز على الوقاية، لأن الوقاية أساس الأمن وصدق الشاعر حين قال..

السيد الرئيس: واصل، واصل، نستمع إلى الشعر، لا شيء في ذلك.

السيد محمد الهاشمي دبابش: لا بأس.

قوموا قياما على أمشاط أرجلكم

ثم افزعوا قد ينال الأمن من فزعا

وفي الأخير، المجد والخلود للشهداء الأبرار، عاشت الجزائر حرة، مستقلة، شامخة.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد العربي مواز، فليتفضل مشكورا.

السيد العربي مواز: شكرا للسيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين، سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل صلاة وأزكى التسليم وبعد؛

السيد الرئيس الفاضل المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية المحترم،

معالي وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

إخواني الأعضاء الأكارم،

أسرة الصحافة والإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلما وضعنا على طاولة هذا المجلس الموقر، قانونا للمناقشة والإثراء، إلا ووجدنا مرجعيته واحدة، ألا وهي التزامات السيد رئيس الجمهورية الأربعة والخمسين، وهذا القانون لا يشذّ عن بقية القوانين فهو ينبع من الالتزام الرابع والخمسين والأخير، والذي ينص على ضمان أمن المواطن وسلامة الأملاك العمومية والخاصة، نعم هذا القانون هو تجسيد لهذا الالتزام ولهذا الوعد الذي قطعه السيد الرئيس على نفسه خلال حملته الانتخابية والذي يرمي إلى ضمان أمن وسلامة المواطن والممتلكات العمومية والممتلكات الخاصة من مختلف الأخطار.

الجميل في هذا القانون أنه أحاط بجميع الأخطار، التي يمكنها أن تحدق بالمواطن، حتى تلك الأخطار التي لاتخطر على بال الكثيرين، مثل الأخطار الناجمة عن تآكل السواحل وارتفاع مستوى سطح البحر أو الأخطار الناجمة عن التكنولوجيا الحيوية، ناهيك عن الأخطار الأخرى المعروفة، كأخطار الزلازل، وأخطار الفيضانات، وأخطار حرائق الغابات، وأخطار الجفاف، والأخطار السيبرانية وغيرها من الأخطار التي بلغت في هذا القانون ثمانية عشر خطرا، وهنا يجب التنويه بحرص الدولة ممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية على مجابهة كل ما يمكنه أن يهدد أمن المواطن وأمن أملاكه سواء الخاصة أو العمومية، فالعلامة كاملة لمعالي وزير الداخلية الذي نعتبره حجر الزاوية في مخطط تنفيذ برنامج الرئيس، الذي يهدف إلى إرساء معالم الجزائر الجديدة، جزائر الأمن والأمان والسلم والسلام التي تقوم على ثقة المواطن في قيادته الرشيدة التي وعدت وتعهدت بتجسيد ما وعدت به ووفت.

سيدي الرئيس،

الحضور الكرام،

بالعودة إلى هذا القانون فإنني أريد أن أقف عند 3 أخطار كبرى من بين الأخطار الثمانية عشر المذكورة، وهي الأخطار التي كانت عديد من بلديات ولاية تيسمسيلت ضحية لها.

الخطر الأول: هو خطر الفيضانات التي كانت تضرب في كل مرة إحدى بلديات الولاية رغم أن الدولة صرفت الملايير في مشاريع حماية هذه البلدية أو تلك من الفيضانات، لكن غياب الاستراتيجية حال دون تحقيق الأهداف، والكل يتذكر كيف أن مدينة مثل مدينة «لرجام» كادت الأمطار أن تمحوها من الخريطة مع مطلع الألفية الجديدة، وما يقال عن «لرجام» يقال عن بلديات أخرى كعاصمة الولاية تيسمسيلت، أولاد بسام، العيون، بني شعيب وغيرها من البلديات.

الخطر الثاني: وهو حرائق الغابات، فالطبيعة الجبلية لتضاريس تيسمسيلت وما يغطيها من أشجار على مساحة آلاف الهكتارات هو الذي يجعل سكان البلديات الغابية مثل: برج بونعامة، بوقايد، الأزهرية، الأربعاء، سيدي العنتري، الملعب، بني لحسن، لرجام، سيدي سليمان، خميستي، ثنية الأحد، سيدي بوتشنت وغيرها، كل عام تعيش حالة طوارئ خوفا من نشوب أي حريق هنا أو هناك، خاصة وأن ألسنة النيران تلتهم كل سنة مئات الهكتارات، وتتسبب في خسائر فادحة في ممتلكات المواطنين.

الخطر الثالث: وهو خطر الجفاف، وهو الخطر الذي يهدد الناس في أرزاقهم، خاصة مع الطبيعة الفلاحية الرعوية

للولاية، التي تجعل من الفلاحة هي النشاط الاقتصادي الأول لكن شح الأمطار كثيرا ما يخيب آمال هؤلاء الفلاحين في حصاد مازرعوه، ومن هنا فإن وضع الدولة لاستراتيجية ترمي إلى حماية المواطن من هذه الأخطار يعتبره سكان ولاية تيسمسيلت استمرارية للبرنامج التنموي التكميلي الذي منحه السيد رئيس الجمهورية لهذه الولاية في سابقة تاريخية هي الأولى، الهدف منها معالجة العجز التنموي، وإلحاق عاصمة الونشريس بركب الولايات العريقة.

...(في الختام، وبالعودة إلى الوراء، يجب أن ننوه بالسواعد التي طالما كانت تتصدى لجميع الأخطار المحدقة بالمواطن، ونقصدهنا سواعد أعوان الحماية المدنية، وسواعد أبناء المؤسسة العسكرية من أفراد الجيش الشعبي الوطني، الذين يهبون أرواحهم فداء لهذا الوطن العزيز الغالي، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا، وإنا نحسبهم عند الله أحياء يرزقون، فكل الشكر لهؤلاء الأبطال الذين يحمون ظهورنا في الحرب والسلم، ويحرصون على أمننا وسلامتنا كلما أحدقت بنا الأخطار.

ختاما، شكرا للجميع على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله)...

السيد الرئيس: شكرا بارك الله فيك؛ الكلمة الآن للسيد لخضر مولاي سعدون، فليتفضل مشكورا.

السيد لخضر مولاي سعدون : شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أستهل مداخلتي بقول الله عز وجل في محكم تنزيله «ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون».

اتفق العلم والعلماء بأن السبب الأول للكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات وبراكين وغيرها يعود إلى الاحتباس الحراري والذي يتأثر بدوره بظاهرة (L'effet de serre) والجزائر ليست في منأى عن هذه الكوارث الطبيعية ككل دول العالم، حيث تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند أكثر من نصف الطاقة العالمية وذلك بالاعتماد على الطاقات الأحفورية من فحم وغاز وبترول (L'energie Fossile) لذلك العالم يتجه نحو استغلال الطاقات المتجددة للحد من انبعاثات الغازات الكربونية التي لها تأثير مباشر في ارتفاع درجة حرارة الأرض.

السيد الوزير المحترم،

تبقى التكنولوجيا والدراسات العلمية الدقيقة هي السبيل الأمثل للحد من هذه الكوارث وهناك دراسة تسمى بـ (Etude Hazop) التي تعتمد على المعايير الدولية (IEC 61882 2016) يمكن الاعتماد عليها في جل القطاعات للمساهمة في الحد والوقاية من الكوارث.

أما عن الشأن المحلي، فالولاية، ولاية أم البواقي تحتاج إلى مشروع قطاعي يخص هذا الملف للواد الشمالي والجنوبي لمدينة عين كرشة، الذي يمر بمدينة هنشير تو معني وعين الفكرون وكذلك وادي سوق نعمان وبئر الشهداء الذي يتسبب سنويا بكوارث على الساكنة والمدن المجاورة وفقدان الأرواح، ومشروع حماية مدينة أم البواقي.

قبل الختام، نثمن ما جاء في نص هذا القانون، الذي انتقل من تسيير الكوارث إلى الوقاية والتدخل للحد من أخطارها ونشيد بالمجهودات المبذولة والاحترافية من قبل أفراد الحماية المدنية وكذلك الجيش الوطني الشعبي في تدخلاتهم خلال الكوارث داخل وخارج الوطن.

وفي الأخير، السيد الوزير المحترم، أغتنم الفرص لنبارك تنصيب الولايات المنتدبة الجديدة التي أقرها السيد رئيس الجمهورية، في انتظار الإعلان عن الولايات المنتدبة لمناطق الهضاب العليا بداية من مدينة عين البيضاء وعين مليلة ولا أخفيك سرا، السيد الوزير، فهو حديث الخاص والعام بالولاية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ بعد آخر تدخل لأعضاء مجلس

الأمة، وقد كانت المناقشة واسعة ودقيقة جدا، نحيل الكلمة الآن للسيد الوزير، إذا كان جاهزا للرد، تفضل.

السيد الوزير: شكرا للسيد الرئيس، إذن، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس مجلس الأمة، المجاهد المحترم السيد صالح ڤوجيل.

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السيد رئيس اللجنة المختصة وأعضاء مكتبها،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة الإطارات،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، السيد الرئيس، أود أن أشكر السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المتدخلين خلال جلسة تقديم ومناقشة نص القانون المتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث الطبيعية في إطار التنمية المستدامة، منوِّهًا بوجاهة تساؤلاتهم ونوعية ملاحظاتهم ذات الإضافة النوعية والتي تَنمُّ كلها عن مستوى وعي دقيق وتصب في صميم الإشكاليات التي نطمح أن يحملها هذا القانون ومختلف الآليات المقترحة ضمنه تكفلا أمثل بها.

ومما لا شك فيه أنها ستثرى هذا القانون، إن شاء الله، بعد دراستها وتنقيح بعض ما يجب أن يُنقَّح، والكل يعلم أنّ الجزائر هي هذا الإطار الكبير، هي أكثر من مليونين و381 ألف كلم مربع، هي العدد الكبير من الولايات وعلى مستوى كل منطقة توجد مخاطر كبرى وكل المخاطر موجودة هنا بالجزائر ـ هكذا أقول ـ من طبيعية، بطبيعة الحال، من التي يتسبب فيها الإنسان، من التكنولوجية وكذلك من الكوارث الحديثة العهد كالسيبرانية التي تشكل اليوم خطرا كبيرا والذي في ظرف وجيز يمكن أن يوقف كل جهود الدولة.

إذن، ردا عن انشغالاتكم السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة التي تفضلتم بطرحها خلال جلستنا هذه وكذا خلال أشغال اللجنة، اسمحوا لي أن أعرض أمام مجلسكم الموقر بعض عناصر الرد، على النحو التالي:

سأبدأ من خلال ما ذكره بعض من أعضاء مجلس الأمة الذين أثاروا هذه الإشكالية التي، مع الأسف، ترجع إلى عدم احترام المعايير القانونية والتنظيمية التي تتسبب في كل الكوارث، هناك أطر قانونية وهناك تنظيمات، ممكن عندما تأتي لتطبيقها لتجعل كل الهيئات وكل المعنيين يحترمونها ويطبقونها، لكن مع الأسف، لا نأخذ بها ونفتح المجال، ونسمح لأي كان أن يتجاوزها وقد يتسبب ذلك في مصائب يصعب التحكم فيها.

هنا، أقصد البناءات الفوضوية الناتجة عن التوسع العمراني غير المتحكم فيه، البناءات على ضفاف الأودية المعروفة وغير المعروفة، خاصة في المناطق الجنوبية.

عدم احترام المناطق الجبلية والسماح باستغلال ما كان محظورا أن يستغل، وكل هذه العوامل تضيف إلى هذه الكوارث.

المشرِّع، دائما، تنبؤا لما قد يحدث، تصور آليات لتهيئة الإقليم وآليات للتعمير، عندما نقول آليات لتهيئة الإقليم لا تكون آلية إلا بعد دراسة محكمة، حتى نعرف ما هو موجود على مستوى منطقة وأخرى وكيف يمكن لهذه المنطقة أن تتطور باعتبار أن هناك ساكنة في هذا الإقليم ـ لها حتما ـ حاجيات ولا بد أن تتطور، إنما هذا التطور لا يأتي هكذا دون دراسة مسبقة حتى لا نتسبب فيما قد لا يحمد عقباه، وأفضل مثال على ذلك هو الشلف، وأرى زميلا سابقا معي في الشلف، بعد ذلك الزلزال، أعتقد أنه في ذلك الوقت، قال المسؤولون على المستوى المركزي والمستوى المحلي أن هذه الزلازل يمكن أن تحدث مرة أخرى ومن غير الممكن أن نبني كما كنا نبني وخاصة أنها تعرضت –مرتين– إلى زلزالين في 1954 وفي 1980.

لابد من دراسة هذه الأرضية وكيف هي تركيبتها، وإن كان لابد من التوسع العمراني الذي هو محتَّم علينا، فأين يجب أن نبني وكيف نبني؟ وكانت دراسات.. إذن، هم يعرفون أن الشلف كلها مقسمة إلى جزيئات ولكن الجزيئات هم يعرفونها كما ينبغي والآن أظن أنه، لا قدر الله، لو يحدث زلزال لن يكون بالأضرار نفسها التي كانت من قبل.

إذن، هذه الآليات لابد منها، آليات تهيئة الإقليم أو ما يسمى بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، يتفرع إلى مخططات جهوية ومخططات ولائية وحتى مخططات بلدية، وتطبيقا لمخططات التهيئة هذه يأتي ما يسمى بآليات التعمير (Les plans d'urbanisme) وعلى هذه الأساس، ظهر

ما يسمى (les PDAU) و (Les POS) وفي هذه الآليات الخاصة بتهيئة الإقليم وتهيئة التعمير كل شيء يحدد لمعرفة أين سنتدخل؟ وكيف سنتدخل؟ هذا للحد من المخاطر التي قد نتسبب فيها من الناحية القانونية والتنظيمية، وأحيانا عندما تكون هذه القوانين والأنظمة موجودة ولكن لا المسؤولين على مستوى آخر يحترمونها ولا ـ بطبيعية الحال ـ المواطن، من باب التسيُّب والتسهيل من قبل المعنيين، مع الأسف، يتركون أيا كان يبني كما أراد وما ينتج عن هذا إلا الخسائر.

واليوم حتى إذا أردنا أن نقوم بعمليات لإبعاد المخاطر المحدقة بالمواطن ستكون مكلفة للغاية والأمثلة موجودة، في واد بوعرفة في البليدة أو في أودية أخرى، أي في مدننا الموجودة في الشمال والجنوب، كلها توجد بها أخطار.

اليوم، ماذا يجب علينا أن نقوم به كسلطات عمومية؟ يجب أن نحصي ونشخص ـ ولاية بولاية ـ كل هذه الأخطار المحدقة بالمواطن مادام، كما قلنا، السيد رئيس الجمهورية في التزاماته، يريد أن يُمكّن المواطن من العيش الكريم في إطاره الخالي من كل الأخطار، أن يرقي المواطن ويرقي كذلك الوسط الذي يعيش فيه، أي أن يبعد عنه جميع الأخطار، فالأمر يتعلق إذن بكرامة المواطن وبتأمينه حيثما كان وأينما وجد، هذا هو الأمر الذي يجب أن نقوم به، إذن، لابد أن نصل إلى هذا الهدف، وإن شاء الله، الرجوع إلى المعيار القانوني سيجنبنا الأخطار التي عشناها في السابق.

إذن، هذا القانون جاء لهذا الهدف، علينا أن لا نستمر في التسجيل والتدخل ثم ننسى لأنه لابد أن نتنبأ لهذه الأخطار مسبقا ونشخصها في كل القطر الوطني، في كل ولاية وفي كل بلدية، كانت 14 وهي معروفة واليوم نحن في 18 خطرا، يتسبب فيه البشر، التغيرات المناخية القصوى، أخطار التكنولوجيا لابد أن نعرفها كلها على مستوى كل ولاية ولابد أن تكون برامج للتصدي لها، وأساسا ما يسمى ببرنامج تنظيم الإسعافات (Plan ORSEC) الذي كنا من حين لآخر نعيد مراجعته، اليوم السيد رئيس الجمهورية ألزمنا بتحيينه كل 6 أشهر وتشخيص كل الوسائل للتدخل فورا عندما، لا قدر الله، يقع أي شيء، كل ما تعلق الأمر بالفيضانات أو بحرائق الغابات، أو ما يسمى على مستوى بعض المناطق بالمظاهر الجيولوجية (الانجرافات) أي كل شيء، مثل السدود: سد زردازة الذي تطرق له أكثر من عضو والذي كان من الممكن أن يشكل خطرا كبيرا.

كل هذه المخاطر تكون معروفة ومشخصة وستكون على مستوى الولايات وعلى مستوى البلديات مخططات للتصدي لها والتقليل من أضرارها.

الغرض من هذا القانون هو تزويدنا بالقدرة على التنبؤ، وكيفية تخصيص الإمكانيات، وكيفية تسيير هذا الخطر بعد حدوثه، هذا هو الأساس.

إذن، ردا على تدخلاتكم، إذا سمحتم، هي ملخصة قليلا وليست موجهة لكل شخص على حدة بل على العموم، بالنسبة للانشغال المتعلق بإنشاء صندوق لتمويل الكوارث وإعطاء الوسائل المالية للبلديات لمواجهة هذه الأخطار وإلزامية التأمين على المخاطر، تم إنشاء صندوق الكوارث منذ 1990 وهو الآن مسخر لتمويل الدراسات الوقائية من الأخطار وكذلك لتعويض المتضررين منها، فهو إحدى الآليات الهامة التي تمكن الدولة من الوقوف في كل مرة إلى جانب المواطنين المتضررين ومساعدتهم على استتباب أوضاعهم بخصوص الخسائر الناجمة عن الكوارث، إلا أن المقاربة العصرية تقتضي اعتماد التأمين على الكوارث على أوسع نطاق مثلما هو الحال دوليا بحيث إنه بالرغم من طابعه الإجباري منذ 2003 طالبوا بإجبارية الاكتتاب بالنسبة للتأمين.

رغم هذا القانون الذي له طابع إجباري منذ 2003، القانون رقم 03 ـ 12 لكن نسبة الاكتتاب في هذا النظام لا تتجاوز 10 ٪ ووفقا لذلك، تضمن نص القانون الحالي أحكاما تنص على النظام الوطني للتأمين على أخطار الكوارث الذي يكون التسجيل فيه إلزاميا من أجل ضمان أوسع لحماية الأشخاص والممتلكات من هذه الأخطار بما يسمح لضحايا الكوارث بالحصول على تعويضات عادلة من دون تأخر، إلى غاية اليوم، الدولة مازالت تتدخل للتعويض ـ ولكن وحدها مهما كانت إرادتها ـ لصالح المواطن أما الإمكانيات فلا بد على وكالات التأمين أن تلعب دورها ويجب على المواطنين أن يلتزموا بتأمين ممتلكاتهم.

فيما يخص تحيين مخططات النجدة والوسائل المسخرة وكذا غياب تمارين المحاكاة، أنا أظن بأنه خلال الثلاث سنوات الأخيرة، تم إيلاء عناية هامة لتحسين الجاهزية ومجابهة الكوارث ولو لم يكن الأمر كذلك لربما عرفنا كوارث أكثر قسوة بالنسبة لحرائق الغابات، لولا هذا

التدخل العملياتي ـ فقد تم في هذا الإطار، إعداد 1522 مخطط نجدة بلدي و58 مخطط نجدة ولائي ويشتمل كل مخطط على جميع الوسائل البشرية والمادية التي يتم تسخيرها عند تفعيله، ومن المهم التنويه، أن تحيين هذه المخططات كان يتم كل 5 سنوات ـ كما سبق لي وقلت ـ بالنسبة للولاية وكل سنتين بالنسبة للبلدية ونقوم أيضا بتحيينها كلما اقتضت الضرورة إلى ذلك، إلا أنه بأمر من السيد رئيس الجمهورية مؤخرا، تمت مراجعة فترة تحيين هذه المخططات إلى 6 أشهر، كما تم تكثيف عمليات المحاكاة وبتعداد السيناريوهات التي تتناسب والمخاطر المتعلقة بكل إقليم على مستوى البلديات والولايات، وتم إصدار تعليمات للمصالح المعنية قصد تعزيز إدراج تكنولوجيات حديثة في تسييرها وتحيينها.

ونذكر أيضا، على سبيل المثال، عملية المحاكاة التي تم إجراؤها بصفة نموذجية على مستوى بعض الهياكل التربوية خلال شهر جوان 2023 بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتي أبانت عن نتائج إيجابية تقرر على إثرها تعميمها في إطار عمليات وطنية، هذا لنجيب على السيد الذي تدخل، وكذلك لإيجاد طريقة لإشراك التلميذ على مستوى مدرسته والمجتمع المدني.

بالنسبة لهذه المحاكاة والتحضيرات الوقائية، مثلا، بالنسبة لحرائق السنة الماضية وما قبلها هناك عمل مسبق نقوم به بدءا من جانفي فبعض الولايات لديها برامجها للتدخل لما قد يحدث في ماي وجوان، هم جاهزون للتدخل ومحضّرون لتسخير كل الوسائل، بالإضافة للإمكانيات الموجودة على مستوى كل ولاية، ما يسمى بالأرتال المتنقلة، هناك دعم ولاية لأخرى عندما يقتضي الأمر ذلك، وزيادة على الإجراءات العملية التي نقوم بها مثلا عدنا إلى ما كانت عليه الأعمال من قبل وهي شق الطرقات في بعض المسالك بالمناطق الصعبة وإلى فتح ما يسمى (Les tranchées pare- feu) وإلى إنجاز أحواض مائية وإنجاز مهابط تتعلق بالطائرات منذ السنتين أو الثلاث سنوات الأخيرة، هذا شيء مهم لأنهم عندما يحضرون أحسن فهذا يجعلنا في وضع جد ومريح.

بذكر الطائرات، فبالنسبة لاقتناء الطائرات لمجابهة حرائق الغابات، بداية، تم اقتناء طائرة ذات حجم كبير من ضمن 4 طائرات التي تم إدراجها لاقتنائها، لم نستطع أن نقتني إلا واحدة وهي موجودة لدينا، ويرجع السبب في أننا لم نُحضر 4 هو أن محركاتها تُصنّع في أوكرانيا بينما الطائرات مطلوبة من روسيا، ومع تبعات الحرب لم نستطع، مع الأسف، أن نُحضر الثلاث المتبقية، لكن نحن نسعى لإيجاد حلول، إن شاء الله، نتحصل عليها طالما العملية تمت وفقا لصفقة.

نحن كذلك بصدد اقتناء طائرتين من النوع نفسه ـ وقلنا كذلك ـ هناك مشروع اقتناء طائرات صغيرة ذات سعة 3000 لتر و 6000 لتر ورأينا فعالية هاته الطائرات الصغيرة، حجمها ـ ممكن ـ صغير ولكن سعتها أقل من طائرة (Beriev Be – 200) التي سعتها 12000 لتر التي نملك واحدة منها خاصة بنا، زيادة على كراء الطائرات وطلبنا أن يكون الاقتناء من طرف شركة طيران الطاسيلي (Tassili Airlines) ومن المفروض أن تصل في الأشهر القليلة القادمة، إن شاء الله، وتكون جاهزة مع الحملة القادمة، نتمنى، إن شاء الله، ألا تنشب الحرائق أبدا ولكن لابد أن نقتنيها حتى لا نبقى دوما نستأجرها، ربما بالسعر الذي يمكننا أن نشتريها به، لذا، الحمد لله، هناك 6 طائرات سنُحضرها ابتداء من الآن إلى الصائفة القادمة.

يجب التنويه، أنه بالرغم من الصعوبة التي تعرفها السوق الدولية التي أطالت أجل الاقتناء، إلا أن السلطات العمومية أوفت بالتزامها بضمان الحماية والأمن للمواطنين وممتلكاتهم وقامت باستئجار 6 طائرات قاذفة للمياه خلال موسم الاصطياف المنصرم، وللإشارة، تدعيما لكل هذه الجهود فإن دائرتنا الوزارية، من خلال المديرية العامة للحماية المدنية تضع سنويا جهازا خاصا برصد ومكافحة حرائق الغابات ـ لا بأس، سأذكرها مرة ثانية ولأعطيكم بعض الأرقام التي أراها مفيدة، فهي تتكون من أكثر من 19 ألف عون من الحماية المدنية يوميا، منهم:

ـ 1500 عون عملي على مستوى وحدات التدخل.

ـ 3770 عونا عمليا على مستوى الأرتال المتنقلة.

ـ 200 عون للمجموعة الجوية.

أما بالنسبة للوسائل المادية، يتم تجنيد 1000 شاحنة إطفاء بمختلف الأحجام، 650 شاحنة موزعة على 65 رتلا متنقلا و6 حوامات تابعة للحماية المدنية وطائرة واحدة تابعة للجيش الوطني الشعبي التي تكلمت عنها، (Beriev Be – 200) وهنا، لابد أن أنوه، وأرى أن السيد

المدير العام السابق، اليوم، هو عضو بمجلس الأمة الموقر، أنوه بالدور الإيجابي الذي قام به لما كان مديرا عاما للحماية المدنية وهو الذي عصرن ـ أقولها صراحة ـ هذا القطاع وجعله .. «**تصفيق**».. يتجاوب مع كل المتطلبات، فكما يقال أرفع لك القبعة «يعطيك الصحة».

أما بخصوص الانشغال المتعلق بمجابهة المخاطر فإن تسيير المخاطر يتميز ببعده الأفقي المدمج لكل قطاعات النشاط.

فيما يخص التدخل العملياتي، فقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 59 قيد التحيين، 13 مقياسا للتدخل حسب نوع الخطر ويشرف على كل مقياس مدير تنفيذي ولائي حسب القطاع المعني، كما سيتم تحيين قائمة القطاعات المسؤولة عن إعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بتسيير الأخطار الكبرى بالنظر للتحولات الراهنة من خلال المرسوم التنفيذي المشار إليه في نص المادة 25 من هذا القانون.

بالنسبة لمكافحة خطر الجفاف والتصحر، أود أن أشير إلى أن خطر الجفاف والتصحر يخضع إلى مخططات عامة للوقاية منها، فيما سيؤطر نصان تنفيذيان لهذا القانون كل إجراءات الوقاية والتدخل والتعافي منها.

أنا أظن أن الدولة أبدا ما كانت لتبخل وكانت من ضمن اهتماماتها، على مدى العشريات التي عشناها ـ الحد من التصحر وكانت فيه ترتيبات وكان أكثر من هذا، إحداث ما يسمى بالمحافظة السامية للسهوب، حيث كان عملا جبارا على هذا المستوى، كان في السبعينيات، بداية بالسد الأخضر، كل هذا كان للحد من التصحر، وهناك عمليات على مستوى ولاية وأخرى، بالنسبة للقاطنين بالمناطق التي يحدث فيها زحف الرمال كثيرا في وسط البلاد في الشرق والغرب وفي الجنوب، فكل هذه العمليات أتت بما أتت به من فوائد، الاحتباس الحراري والمناخ المتغيِّر بسرعة ممكن أن يجعل هذه التقنيات أقل فائدة وأقل فعالية، إنما فيه عمل، مازال، والدليل على هذا هو إعادة بعث السد الأخضر والعمليات التي تسجل في البرامج المحلية على مستوى الولايات وعلى مستوى البلديات. مثلا السيد سالم بن مبارك، تكلم عن «أفراف» يعني كلُ يحمي القرية ومنطقته والساكنة بطريقة أو بأخرى، في الواد كذلك توجد بعض من العمليات وفي مناطق أخرى المواطن يساهم ويشارك في كل هذا.

بخصوص التوعية وإشراك المواطن في مجال الوقاية من الأخطار، هذا ما يجب أن نتكلم عنه، يعتبر تعزيز البعد الوقائي ورفع مستوى الوعي المجتمعي ومدى التزام جميع الفاعلين من مواطنين وسلطات عمومية ومتعاملين اقتصاديين بالتدابير المجابهة للمخاطر من أكبر التحديات التي اتخذها النص بعين الاعتبار وأولاها كل العناية، لاسيما بإدراج تدابير جديدة تعزز الوقاية وتعدد أساليبها ودعائمها بما في ذلك الملتقيات والأيام الدراسية ضمن نظام وطني متكامل للوقاية من أخطار الكوارث، كما تجدر الإشارة أن هذا القانون قد خصص حيزا كبيرا للجانب التحسيسي والتوعوي والتعلمي الذي سيكون بدوره موضوع نص مرسوم تنفيذي.

المراسيم التنفيذية جاهزة، لم ننتظر حتى تتم المصادقة على هذا القانون وإنما كمشاريع هي موجودة وبمجرد أن تتم المصادقة من قبل البرلمان: هيئتكم ومجلسكم الموقر والمجلس الشعبي الوطني، إن شاء الله، سنعرضها على مجلس الحكومة ومجلس الوزراء للمصادقة لاعتمادها، وتأتي لتطبيق هذا الإطار العام الذي، إن شاء الله، سيحصننا من هذه المخاطر. المخاطر التي نواجهها اليوم والمخاطر التي قد نواجهها، المهم، الهدف هو التقليل من أضرارها بقدر ما أمكن والتنبؤ بها والعمل قصد تفاديها عندما يتعلق الأمر بالرجوع إلى القوانين لاحترامها، إلى كيفيات البناء، إلى مجاري المياه الواضحة، إلى إبعاد كل المخاطر المحدقة بالمواطن، وتكلمتم كذلك عن البيئة ككل والتي هي معرضة للخطر والمتسبب بها أحيانا الإنسان، خاصة عندما يتعلق الأمر مثلا بالمياه المستعملة.

الحمد لله هناك مجهود كبير مبذول من قبل الحكومة لإنجاز محطات لتصفية المياه واستغلال المياه المستعملة، إن الجزائر كلها مدن وقرى، أحيانا يجب على المواطن أن يشارك في بعض العمليات حتى لا يعرض المواطنين وذويه لما لا يُحمد عُقباه، كذلك بالنسبة للأمراض الفتاكة التي ينقلها البعوض، يجب أن تقوم البلديات بدورها في الوقت المناسب فمن الممكن أن تمنعه من الانتشار أكثر فأكثر، كل هذه الأمور موجودة على مستوى البلديات ما يسمى بمكاتب حفظ الصحة (Hygiène)، لديهم عمل يقومون به، لا ينتظرون أن يتكاثر البعوض ويصعب القضاء عليه،

لابد أن يعالج في مارس أو في.. هناك أعمال للمجموعات المحلية، يجب تقوم بها للتقليل من هذه المخاطر، إنما الخطر الكبير لم تتكلموا عنه اليوم كثيرا، تكلم عنه السيد شمس الدين شيتور وهو الخطر السيبراني في مساهمة كتابية. اليوم، أنتم تعلمون ماذا يحدث في العالم في بعض الأوقات، يدمرون مدينة بـ (Blockout) يقومون بإيقاف أجهزة البنوك وحركة سير السيارات، نحن يجب علينا أن نعتبره كخطر كبير ولابد من مواجهته، الحمد لله، هناك هيئات على مستوى وزارة الدفاع تعمل وهناك أساتذة في المستوى وتنبؤوا بما قد يحدث، فنحاول التقليل من هذه الأخطار التي لا تقل ضررا عن الأخطار التي نعرفها كلنا.

هذه هي السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة الأعضاء، أعتقد أهم محاور الإجابة التي وددت أن أتقاسمها معكم، فيما أؤكد لكم بأننا سجلنا بتمعُّن كافة الانشغالات الأخرى التي أبديتموها، وإن شاء الله، سنوليها كل العناية الضرورية قصد التكفل بها من قبل المصالح الوزارية وعلى مستوى الجماعات المحلية.

أشكركم على كرم الإصغاء ولا أختم دون ـ اسمح لي السيد الرئيس ـ أن أتوجه بالشكر الجزيل وخالص الامتنان إلى هؤلاء الذين كانوا مسؤولين وعملت تحت مسؤوليتهم: السيد وزير الداخلية الأسبق السيد دحو ولد قابلية، السيد الهاشمي جيار .. «**تصفيق**».. ووزير الفلاحة الأسبق السيد بن علية بلحواجب، وكذلك السيد عزوز ناصري والزميل السيد حسان يونس ..«**تصفيق**».. والسيد نور الدين بن قرطبي، والسيد شمس الدين شيتور وجميعكم أصدقاء، هناك زميل في الدراسة لم أره منذ ذلك الحين .. «**تصفيق**».. السيد محمد طاهر بلال ربما يعرف السيد الرئيس ويعرف مدرسة (jules ferry).

إذن، أشكركم جميعا على كرم الإصغاء وحسن الانتباه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

.. «**تصفيق**»..

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على هذه الإجابات الدقيقة حول موضوع مناقشتنا؛ ولكنه توسع أكثر إلى جوانب أخرى، وهذا أمر طبيعي، لأن هذا القطاع الوزاري وهو الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لما نربطها بالمهام الدستورية لمجلس الأمة، فإن مهمتنا هي الجماعات المحلية، التقسيم الإداري والإقليم، كل هذه القوانين التي تتناول هذه الجوانب يتم إقرارها بشكل أساسي من قبل مجلس الأمة، وهو إحدى سلطاتنا الدستورية، لهذا العلاقات مع تكوين المعاهد التكوينية نفسها الخاصة بمجلس الأمة منذ 26 عاما يمثلون في المقام الأول الجماعات المحلية وجميع المنتخبين يتم انتخابهم محليا، ويتمتعون بخبرة محلية ولديهم روابط مباشرة مع هذا القطاع الخاص بالجماعات المحلية، عندما نكون أمام قانون يتعلق بهذه الوزارة، فإنه يرتبط مباشرة بمجلس الأمة، لذلك علينا في بعض الأحيان أن نكون دقيقين وثابتين، لأنه عندما نتحدث عن البلديات والولايات فهي مهمة للغاية وامتدادها يتم بالطبع من خلال مجلس الأمة.

مرة أخرى، شكرا للجميع، وسنستأنف أعمالنا، إن شاء الله، يوم الخميس على الساعة التاسعة والنصف صباحا.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

.. «**تصفيق**».. والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة العشرين زوالا

ملحق

تدخل كتابي

للسيد أحمد بدة، عضو مجلس الأمة

حول نص قانون يتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة

لا يسعني في حقيقة الأمر بعد اطلاعي على نص القانون الذي يتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة إلا تثمين مختلف الأحكام والإجراءات والتدابير التي جاء بها هذا النص، قصد تحيين منظومتنا الوطنية الخاصة بإدارة الكوارث وتسيير الأزمات والطوارئ والتنبؤ بها قبل حدوثها للوقاية منها والحد من أخطارها وآثارها عند حدوثها وإجراءات التعافي منها.

إن بلادنا ليست بمنأى عن الكوارث المحدقة بكوكبنا، وهو ما يجعل بلادنا أمام تحديات ورهانات جديدة، خاصة بعد انتشار أشكال جديدة من الكوارث لاسيما تلك المتعلقة بمخاطر تطرف المناخ وحركة الجراد وتداعيات التكنولوجيا الحديثة والسيبرانية والجوائح الفيروسية وما إلى ذلك.

ويعتبر الإنسان السبب الرئيسي في حدوث معظم الكوارث باستثناء تلك الناجمة عن الظواهر الكونية الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والتسونامي؛ وحتى هذا النوع من الكوارث أصبح في مقدور الإنسان اليوم التحكم في بعضه والتقليل من أخطاره وآثاره بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي واعتماد الاستباقية والاستشرافية.

إن ما ندعو الحكومة إليه هو وضع استراتيجية وطنية شاملة لإدارة وتسيير الأزمات للتنبؤ بها، أولا، والقضاء على أسبابها، ثانيا، ثم حسن التدابير عند حدوثها ومعالجة تداعياتها وسرعة تنفيذ إجراءات التعافي منها والتخلص من آثارها.

إن جائحة فيروس كورونا ليست ببعيدة عنا، اجتاحت العالم بأسره، سواء كانت دولا قوية أو ضعيفة، ودامت أكثر من سنتين، وفرضت على العالم الدخول في الحجر الصحي، ناهيك عن آثارها وأضرارها السلبية باقتصاديات العالم والنواحي الاجتماعية والنفسية ومخلّفاتها الصحية؛ وهنا نستحضر جميعا كيف تعاملت بلادنا مع هذه الجائحة بحكمة وتبصر واقتدار بفضل السياسة الرشيدة والمقاربة التي اعتمدها رئيس الجمهورية، حيث استطاع تعبئة طاقات الأمة وكوادرها البشرية والمادية والمالية وتجنيدها في مواجهة الجائحة؛ وهنا لابد من توجيه أسمى آيات العرفان والامتنان إلى أفراد وأطقم الجيش الأبيض كما سماهم السيد رئيس الجمهورية، وأفراد جيشنا البواسل، لا سيما القوات الجوية التي كانت تنقل إلينا اللقاحات والمستلزمات الطبية، عبر جسور جوية من مسافات بعيدة، وأكثر من ذلك تحكمت بلادنا في الوضع وأصبحت تصنع اللقاح وتصدّرُه إلى عديد البلدان لاسيما الإفريقية منها.

وعليه، أدعو الحكومة إلى تقييم هذه التجربة واستخلاص جميع العناصر الإيجابية فيها والاستلهام منها لتعزيز منظومتنا الوطنية الخاصة بالوقاية من الكوارث والحد من آثارها وأخطارها، وتوظيفها محليا ووطنيا وقاريا، أي على مستوى قارتنا الإفريقية في إطار الآلية التي بادر بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بإنشاء قوة مدنية قارية للتأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة لها قصد ضمان تكفل فعلي وآني وتقديم الدعم الضروري للبلدان الإفريقية المتضررة.

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 12 شعبان 1445
الموافق 22 فيفري 2024

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587